



استمارة الإفصاح رقم (2)

استمارة خاصة بالإفصاح عن النتائج المرحلية: 2016-03-31

أولاً: معلومات عامة عن الشركة:

اسم الشركة: بنك الشام

النشاط الرئيسي للشركة: تقديم الخدمات المصرفية وممارسة أعمال التمويل والاستثمار القائمة على أساس غير الفائدة

تاريخ انشاء الشركة	تاريخ السجل التجاري	تاريخ المباشرة	تاريخ الإدراج في السوق
07/09/2006	24/01/2007	27/08/2007	25/05/2014

رأس المال المصرح به والمدفوع وعدد الاسهم المصدرة:

رأس المال المصرح به	رأس المال المدفوع	عدد الاسهم	عدد المساهمين في نهاية الفترة
5,000,000,000	5,000,000,000	50,000,000	3851

رئيس واعضاء مجلس الادارة والجهات التي يمثلونها:

الرقم	الاسم	الصفة	الجهة التي يمثلها	نسبة الملكية
1	علي يوسف العوضي	رئيس مجلس الإدارة	البنك التجاري الكويتي	32.00%
2	احمد نبيل محمد رفيق الكزبري	نائب رئيس مجلس الإدارة	نفسه	5.00%
3	د.علي مهران خونده	عضو مجلس الإدارة	نفسه	3.00%
4	م.احمد خليل شخي	عضو مجلس الإدارة	خزانة تقاعد المهندسين	2.00%
5	طارق فريد العثمان	عضو مجلس الإدارة	البنك التجاري الكويتي	32.00%
6	مبارك الطيب الأمين	عضو مجلس الإدارة	بنك التنمية الإسلامي	9.00%
7	أسامة الطاهر	عضو مجلس الإدارة	نفسه	0.30%

الرئيس التنفيذي	أحمد يوسف اللحام
مدقق الحسابات	تدمر المهنية المحدودة المسؤولية
عنوان ورقم هاتف وفاكس الشركة وموقعها الإلكتروني.	سوريا- دمشق- ساحة النجمة- TEL: +963 11 33919
	FAX: 963 11 3348731 - www.Chambank.com



Head Office - Nijmeh Square - Damascus

الإدارة العامة - ساحة النجمة - دمشق

Tel : +963 11 33919 - Fax: +963 11 3348731 - P.O.Box: 33979 - Damascus, Syria

www.chambank.sy - info@chambank.sy

القيمة الاسمية	القيمة الدفترية	القيمة السوقية نهاية الفترة
100	393.19	146.87

تحتسب القيمة الدفترية بتقسيم حقوق الملكية على عدد الاسهم بنهاية الفترة*

النتائج الاولى المقارنة:

النسبة المئوية للتغير %	بيانات نهاية الفترة السابقة	بيانات الفترة الحالية	النتائج الاولى المقارنة
15	100,516,688,700	115,993,908,687	مجموع الموجودات
28	15,325,433,821	19,659,632,261	حقوق المساهمين
	الثلاثة أشهر المنتهية بتاريخ 2015-03-31	الثلاثة أشهر المنتهية بتاريخ 2016-03-31	
218	1,530,877,084	4,873,051,945	صافي الإيرادات
301	1,112,784,693	4,465,629,004	صافي الربح قبل الضريبة
(340)	54,700,728	(131,419,217)	ضريبة الدخل على الارباح
5	10,834	11,346	حقوق الاقلية في الارباح
271	1,167,474,588	4,334,198,441	صافي الدخل
271	23.35	86.68	ربحية السهم

ملاحظة: تم إعادة تبويب بعض أرقام المقارنة لعام 2015

- صافي الإيرادات يمثل رقم المبيعات ويمثل إجمالي الدخل التشغيلي لدى المصارف وإجمالي الإيرادات لدى شركات التأمين.
- يحسب التغير كمالي: رقم الفترة الحالية - رقم الفترة السابقة / (رقم الفترة السابقة)*

خلاصة عن نتائج أعمال البنك:

- حقق البنك زيادة في الموجودات خلال الربع الأول من العام 2016 ما نسبته 15% عن نهاية العام 2015
- حقق البنك زيادة في حقوق المساهمين خلال الربع الأول من العام 2016 ما نسبته 28% عن نهاية العام 2015
- حقق البنك أرباح صافية خلال الربع الأول من العام 2016 متضمنة أرباح القطع البنوي بقيمة 4.3 مليار ل.س بنسبة زيادة 271% عن نفس الفترة من العام 2015.

تاريخ: 19/05/2016

أحمد يوسف اللحام
الرئيس التنفيذي
بنك الشام
Cham Bank
HEAD OFFICE

بنك الشام ش.م.م

البيانات المالية الموحدة المرحلية المختصرة (غير مدققة)

31 آذار 2016

Association of Syrian
Certified Accountants



جمعية المحاسبين القانونيين
في سورية

شهادة محاسب قانوني

تقرير مدقق الحسابات المستقل حول البيانات المالية الموحدة المرحلية المختصرة
الى مساهمي مصرف الشام ش.م.م المحترمين

لقد قمنا بمراجعة بيان المركز المالي المرحلي الموحد المختصر كما في 31 آذار 2016 لمصرف الشام ش.م.م ("البنك") والشركة التابعة له ("المجموعة")، وكل من بيانات الدخل، والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المرحلية الموحدة المختصرة لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ، وملخص لأهم السياسات المحاسبية الهامة والمعلومات التفسيرية الأخرى.

تعد الإدارة مسؤولة عن إعداد البيانات المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم 34 "التقارير المالية المرحلية" بما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية ووفقاً للقوانين السورية المصرفية النافذة وتعليمات وقرارات مجلس النقد والتسليف ووفقاً للمعايير المحاسبية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

إن مسؤوليتنا هي إبداء استنتاج حول هذه المعلومات المالية المرحلية استناداً إلى مراجعتنا.

نطاق المراجعة:

لقد قمنا بمراجعتنا وفقاً للمعيار الدولي لعمليات المراجعة رقم (2410) "مراجعة المعلومات المالية المرحلية من قبل مدقق الحسابات المستقل للمنشأة". تتضمن أعمال مراجعة المعلومات المالية المرحلية المختصرة القيام بإجراء استفسارات بشكل أساسي من الأشخاص المسؤولين عن الأمور المالية والمحاسبية وتطبيق الإجراءات التحليلية وإجراءات المراجعة الأخرى.

إن نطاق المراجعة أقل بشكل كبير من نطاق التدقيق الذي يتم وفقاً لمعايير التدقيق الدولية. وبالتالي فإن المراجعة لا تمكننا من الحصول على تأكيدات بأننا على دراية بكافة الأمور الهامة التي يمكن التعرف عليها من خلال التدقيق، وبالتالي فإننا لا نبدى رأياً تدقيقياً.

الاستنتاج:

استناداً إلى مراجعتنا لم يصل إلى علمنا أي شيء يجعلنا نعتقد إن البيانات المالية الموحدة المرحلية المختصرة المرفقة، والتي تشمل بيان المركز المالي الموحد المرحلي كما في 31 آذار 2016 والبيانات المرحلية للدخل والتدفقات النقدية والتغيرات في حقوق المساهمين لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ، وملخص السياسات المحاسبية المهمة والإيضاحات التفسيرية الأخرى، لم يتم إعدادها، من جميع النواحي الجوهرية، وفقاً للمعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والمبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية المحددة من قبل هيئة الرقابة الشرعية للمصرف والمعيار المحاسبي الدولي رقم 34 "التقارير المالية المرحلية".

فقرات إيضاحية:

- أن نطاق مراجعتنا يتضمن أيضاً التأكد من مدى انسجام المصرف مع أنظمة وتعليمات هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية وبشكل خاص تلك المتعلقة بالبيانات المالية والتعليمات والقرارات الصادرة عن مجلس النقد والتسليف.
- تحتفظ المجموعة بقيود وسجلات محاسبية منظمة وأصولية وإن البيانات المالية الموحدة المرحلية المختصرة المرفقة متفقة معها ونوصي بالمصادقة عليها.



أ.د. حسين يوسف القاضي

19 أيار 2016

رقم الترخيص / ٥/ش

اسم شركة تدمر المهنية - محاسبون قانونيون
المحدودة المسؤولية

رقم ٢٥٢٢

بيان المركز المالي الموحد المرحلي
كما في 31 آذار 2016

31 كانون الأول 2015 (مدققة)	31 آذار 2016 (غير مدققة)	الإيضاحات	الموجودات
16,481,054,544	12,702,736,734	3	نقد وأرصدة لدى مصارف مركزية
38,992,430,535	50,224,061,578	4	إيداعات وحسابات استثمار وشهادات لدى المصارف ومؤسسات مصرفية لمدة ثلاثة أشهر أو أقل
5,814,360,031	18,518,361,194	5	حسابات استثمار وشهادات لدى المصارف ومؤسسات مصرفية لمدة تزيد عن ثلاثة أشهر
35,784,109,189	30,010,522,412	6	ذمم الببوع المؤجلة وأرصدة الأنشطة التمويلية - بالصافي
158,692,092	650,342,133	7	صافي موجودات قيد الاستثمار أو التصفية
424,735,000	424,735,000	8	استثمارات عقارية
512,692,465	555,807,033		موجودات ثابتة - بالصافي
1,955,691	1,954,309		موجودات غير ملموسة
1,348,310	1,382,685	16	موجودات ضريبية سزجة
610,645,587	710,985,777	9	موجودات أخرى
1,734,665,255	2,193,019,831	10	وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي
100,516,688,700	115,993,908,687		مجموع الموجودات
			المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة وحقوق الأقلية
			المطلوبات
32,237,669,213	49,140,271,848	11	إيداعات وحسابات استثمار مصارف ومؤسسات مالية
22,042,309,179	20,739,896,470	12	أرصدة الحسابات الجارية للعملاء
25,641,926,371	19,991,896,596	13	تامينات نقدية
115,892,457	37,799,777	14	ذمم دائنة
184,308,320	196,885,433	15	مخصصات متنوعة
80,653,465	212,107,057	16	مخصص ضريبة الدخل
339,976,395	441,144,181	17	مطلوبات أخرى
80,642,735,400	90,760,001,362		مجموع المطلوبات
			حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة
4,407,242,379	5,426,948,483	18	حسابات الاستثمار المطلقة
138,585,243	144,623,378	19	احتياطي مخاطر الاستثمار
4,545,827,622	5,571,571,861		مجموع حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة
85,188,563,022	96,331,573,223		مجموع المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة وحقوق الأقلية
			حقوق مساهمي المصرف
5,000,000,000	5,000,000,000	20	رأس المال المكتتب به (المدفوع)
33,051,351	33,051,351	21	احتياطي عام مخاطر التمويل
219,296,384	219,296,384	22	احتياطي القيمة العادلة للاستثمار
31,934,607	31,934,607		الاحتياطي القانوني
31,934,607	31,934,607		الاحتياطي الخاص
-	4,334,198,440		أرباح الفترة
10,919,028,592	10,919,028,592		الأرباح المدورة غير المحققة
(909,811,720)	(909,811,720)		الخسائر المتركمة
15,325,433,821	19,659,632,261		مجموع حقوق الملكية مساهمي المصرف
2,691,857	2,703,204		حقوق الأقلية
100,516,688,700	115,993,908,687		مجموع المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة وحقوق الأقلية وحقوق الملكية

السيد أحمد يوسف اللحام
المفوض بأعمال المدير العام بالوكالة



السيد علي يوسف العوضي
رئيس مجلس الإدارة



تعتبر الإيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (40) جزء من البيانات المالية ونقرأ معها.

مصرف الشام ش.م.م

بيان الدخل الموحد المرحلي
للفترة المنتهية في 31 آذار 2016

لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في 31 آذار			
2015	2016		
(غير مدققة)	(غير مدققة)		
ليرة سورية	ليرة سورية	الإيضاحات	
176,081,246	561,553,251	23	إيرادات ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات
-	-		مخصص تدني ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات
42,859,525	79,566,448	24	إيرادات من المصارف والمؤسسات المالية
(5,318,821)	(9,126,029)	25	المصاريف المحملة على الوعاء الاستثماري المشترك
213,621,950	631,993,670		إجمالي دخل الاستثمارات المشتركة بين المصرف وحسابات الاستثمار المطلقة
(17,500,000)	-		احتياطي معدل الأرباح
196,121,950	631,993,670		الدخل المشترك القابل للتوزيع
(3,302,403)	(2,672,134)		احتياطي مخاطر الاستثمار
(34,659,054)	(36,737,782)	26	العائد على حسابات الاستثمار المطلقة بعد خصم احتياطي مخاطر الاستثمار
(37,961,457)	(39,409,916)		إجمالي حصة أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة من الدخل المشترك
158,160,494	592,583,754	27	حصة المصرف من الدخل المشترك بصفته مضارب ووكيل بالاستثمار ورب مال
94,674,261	107,918,757		إيرادات خدمات مصرفية
119,619,316	121,150,127		أرباح (خسائر) فروقات العملات الأجنبية (القطع التشغيلي)
1,158,143,772	4,051,214,381		أرباح (خسائر) ناتجة عن تقييم مركز القطع البنوي
279,241	184,926	28	إيرادات أخرى
1,530,877,084	4,873,051,945		إجمالي الدخل الخاص بالمصرف
(47,889,332)	(141,534,895)	29	نفقات الموظفين
(9,778,613)	(9,491,201)		استهلاكات وإطفاءات
(77,514,425)	(143,896,835)	30	مصاريف أخرى
(20,410,020)	(99,999,902)		مخصص تدني ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات
(262,500,000)	(12,500,107)		مخصصات متنوعة
(418,092,391)	(407,422,941)		إجمالي المصروفات
1,112,784,693	4,465,629,004		الربح/(الخسارة) قبل الضريبة
54,700,728	(131,419,217)	16	إيراد/(مصروف) ضريبة الدخل
-	-		الزكاة
1,167,485,421	4,334,209,787		صافي الربح
			ويعود إلى
1,167,474,587	4,334,198,440		مساهمي المصرف
10,834	11,346		حقوق الأقلية
23.35	86.68	31	حصة السهم من ربح (خسارة السنة)

تعتبر الايضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (40) جزء من البيانات المالية وتقرأ معها.

مصرف الشام ش.م.م
بيان التدفقات النقدية الموحد المرحلي
للفترة المنتهية في 31 آذار 2016

لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في 31 آذار		الإيضاحات
2015 (غير مدققة)	2016 (غير مدققة)	
ليرة سورية	ليرة سورية	
1,112,784,692	4,465,629,004	التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية
		صافي النتيجة قبل الزكاة والضريبة
9,778,613	9,491,201	تعديلات لبنود غير نقدية:
55,461,456	39,409,916	اهتلاكات واطفاءات
20,410,020	99,999,902	عائد حسابات الإستثمار المطلقة
262,500,000	12,577,112	مخصص تدني قيم وضم أرصدة الأنشطة التمويلية
1,460,934,781	4,627,107,135	مخصصات متنوعة
		صافي الدخل قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية
		التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية
(4,396,754,628)	(14,095,263,996)	النقص (الزيادة) في الإيداعات لدى المصارف (التي تزيد استحقاقها عن ثلاثة أشهر)
(124,869,837)	1,350,616,462	النقص (الزيادة) في الأرصدة مقيدة السحب
(4,609,796,033)	6,746,316,983	النقص (الزيادة) في إجمالي ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات
(79,556,612)	(55,891,410)	النقص (الزيادة) في الموجودات الأخرى
-	40,000,000	الزيادة (النقص) في ودائع بنوك (تستحق خلال مدة تزيد عن ثلاثة أشهر)
948,226,924	(6,912,755,824)	تأمينات
(10,588,386)	(78,092,680)	ذمم دائنة
(45,118,654)	93,939,970	مطلوبات مختلفة
(6,857,522,444)	(8,284,023,360)	صافي التدفقات النقدية من النشاطات لتشغيلية
-	-	شراء (بيع) الإستثمارات في العقارات
(72,416,650)	(491,551,060)	شراء (بيع) الموجودات قيد الإستثمار أو التصفية
-	(388,400)	شراء (بيع) موجودات ثابتة غير مادية
(187,566,481)	(52,215,986)	شراء (بيع) موجودات ثابتة مادية
-	-	موجودات ثابتة مالية
(259,983,131)	(544,155,446)	صافي التدفقات النقدية من النشاطات الإستثمارية
		التدفقات النقدية الناتجة من (المستعملة في) النشاطات التمويلية
360,233,820	742,133,884	حقوق أصحاب حسابات الإستثمار المطلقة
13,763,866	-	حصة مساهمي المصرف من احتياطي معدل الأرباح
1,720,520,851	(2,770,483,970)	صافي الزيادة في الحسابات الجارية
(37,778,047)	(52,327,446)	أرباح مدفوعة لأصحاب الودائع الإستثمارية
2,056,740,490	(2,080,677,533)	صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة التمويلية
(128,487,758)	1,486,331,391	تأثير تغيرات أسعار الصرف على النقد وما في حكمه
(5,189,252,843)	(9,422,524,947)	صافي التغير في النقد وما في حكمه خلال الفترة
		يضاف
17,649,288,739	21,900,103,209	النقد وما في حكمه في بداية الفترة
12,460,035,896	12,477,578,262	النقد وما في حكمه في نهاية الفترة

تعتبر الايضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (40) جزء من البيانات المالية وتقرأ معها.

مصرف الشام ش.م.م

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد
للفترة المنتهية في 31 آذار 2016

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد للثلاثة أشهر المنتهية في 31-03-2016

مجموع حق الملكية	حقوق الأقلية	مجموع حقوق مساهمي المصرف	أرباح مدورة محققة (الخسائر المتراكمة)	أرباح (خسائر) السنة	الأرباح المتراكمة غير المحققة	احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات العقارية	احتياطي مخاطر التمويل	الاحتياطيات خاص	احتياطي قانوني	رأس المال المكتتب به (المدفوع)	
ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	
15,328,125,679	2,691,857	15,325,433,821	(909,811,720)	-	10,919,028,592	219,296,384	33,051,351	31,934,607	31,934,607	5,000,000,000	الرصيد في بداية السنة
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	احتياطي قيمة عادلة للاستثمارات العقارية
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	تعديلات سنوات سابقة *
4,334,209,787	11,346	4,334,198,440	-	4,334,198,440	-	-	-	-	-	-	ربح (خسارة) السنة
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	تخصيص أرباح السنة
19,662,335,465	2,703,204	19,659,632,261	(909,811,720)	4,334,198,440	10,919,028,592	219,296,384	33,051,351	31,934,607	31,934,607	5,000,000,000	الرصيد في 31 آذار 2016

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد للثلاثة أشهر المنتهية في 31-03-2015

مجموع حق الملكية	حقوق الأقلية	مجموع حقوق مساهمي المصرف	أرباح مدورة محققة (الخسائر المتراكمة)	أرباح (خسائر) السنة	الأرباح المتراكمة غير المحققة	احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات العقارية	احتياطي مخاطر التمويل	الاحتياطيات احتياطي معدل الأرباح	رأس المال المكتتب به (المدفوع)		
ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س		
9,842,542,339	2,655,026	9,839,887,313	(1,040,877,691)	-	5,628,417,269	219,296,384	33,051,351	-	5,000,000,000	الرصيد في بداية السنة	
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	احتياطي قيمة عادلة للاستثمارات العقارية
13,763,866	-	13,763,866	-	-	-	-	-	13,763,866	-	-	احتياطي معدل الأرباح
1,167,485,421	10,834	1,167,474,587	-	1,167,474,587	-	-	-	-	-	-	ربح (خسارة) السنة
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	تخصيص أرباح السنة
11,023,791,626	2,665,861	11,021,125,765	(1,040,877,691)	1,167,474,587	5,628,417,269	219,296,384	33,051,351	13,763,866	5,000,000,000	الرصيد في 31 آذار 2015	

تعتبر الايضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (40) جزء من البيانات المالية وتقرأ معها.

1. معلومات عامة:

إن مصرف الشام ش.م.م ("البنك") شركة مساهمة عامة سورية، تم الترخيص له بموجب قرار رئاسة مجلس الوزراء رقم (66/م و) الصادر بتاريخ 7 أيلول 2006 وبموجب السجل التجاري رقم (14809) وبناءً على قرار رقم (104/ل.أ) الصادر من لجنة إدارة مصرف سورية المركزي بتاريخ 10 شباط 2007، ويخضع لأحكام المرسوم التشريعي رقم 35 لعام 2005 الخاص بتنظيم عمل المصارف الإسلامية والقانون رقم 28 لعام 2001 الخاص بإحداث المصارف الخاصة والمشاركة وتعليماته التنفيذية والقانون رقم 23 لعام 2002 وقانون التجارة رقم 33 لعام 2007، وقانون الشركات رقم 29 لعام 2011 وللأنظمة التي يضعها مجلس النقد والتسليف، وكل ذلك بما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية.

إن عنوان المركز الرئيسي للمصرف هو في ساحة النجمة، دمشق، الجمهورية العربية السورية.

تأسس المصرف برأس مال مقداره 5,000,000,000 ليرة سورية موزع على 50,000,000 سهم بقيمة اسمية 100 ليرة سورية للسهم الواحد (إيضاح 24). بدأ المصرف بممارسة أنشطته في 27 آب 2007.

يقوم المصرف بتقديم جميع الأعمال المصرفية والمالية من خلال مركزه وفروعه داخل الجمهورية وعددها عشر فروع (ثلاثة فروع منها مغلقة) والشركة التابعة له شركة أموال الشام الإسلامية للوساطة المالية

اسم الشركة	جنسية الشركة	نسبة الملكية فيها	طبيعة النشاط
شركة أموال الشام الإسلامية للوساطة المالية	سورية	99%	الوساطة في الأوراق المالية لحساب الشركة وحساب الغير وإدارة الاستثمار وإدارة الإصدارات الأولية دون التعهد بالتغطية.

تم أدراج أسهم المصرف في سوق دمشق للأوراق المالية بتاريخ 25-5-2014 المصرف يقوم على وجه الخصوص مباشرة الأنشطة التالية:

1. فتح حسابات الجارية.
2. فتح حسابات الاستثمار المطلقة وخلطها مع أموال المصرف والأموال التي له حرية التصرف المطلق بها واستثمارها في ما تجيزه هيئة الرقابة الشرعية في المصرف من معاملات.
3. فتح حسابات الاستثمار المقيدة خارج الميزانية واستثمارها في ما تجيزه هيئة الرقابة الشرعية في المصرف من معاملات.
4. إدارة حسابات الاستثمار بصيغتي المضاربة أو الوكالة بالاستثمار.
5. التمويل والإجارة والاستثمار المباشر من خلال إقامة المشروعات والمنتجات وتأسيس الشركات، والاستثمار المالي من خلال شراء الأوراق المالية.
6. تقديم الخدمات المصرفية التي تجيزها هيئة الرقابة الشرعية في المصرف.
7. تقديم القروض الحسنة من الأموال الخاصة للمصرف أو الأموال التي له حرية التصرف المطلق بها، بصورة منفردة أو من خلال إنشاء الصناديق
8. أي أعمال مصرفية أخرى تجيزها القوانين والأنظمة النافذة وتوافق عليها هيئة الرقابة الشرعية في المصرف.

تم إقرار البيانات المالية الموحدة المرحلية من قبل مجلس إدارة المصرف بتاريخ 27-04-2016. إن القوائم المالية المرحلية الموحدة المختصرة لا تتضمن كافة المعلومات والإيضاحات المطلوبة للبيانات المالية السنوية، ويجب أن تقرأ مع التقرير السنوي للبنك كما في 31-12-2015 كما أن نتائج أعمال المصرف لفترة الثلاثة أشهر المنتهية في 31 آذار 2016 لا تمثل بالضرورة مؤشراً على النتائج المتوقعة للفترة المنتهية في 31 كانون الأول 2016.

هيئة الرقابة الشرعية :

يخضع نشاط المصرف لإشراف هيئة رقابة شرعية مكونة من ثلاثة أعضاء (هم السادة: فضيلة الدكتور أحمد حسن رئيساً للهيئة وعضواً تنفيذياً فيها، وفضيلة الأستاذ عبد السلام محمداه نائباً للرئيس، فضيلة الدكتور عبد الباري مشعل عضواً)، تعيينهم الجمعية العمومية لمدة (ثلاث سنوات قابلة للتجديد) بناءً على موافقة مسبقة من مجلس النقد والتسليف بالقرار رقم (999 / م ن / 4) تاريخ 2013/8/7، وقرار مجلس النقد والتسليف رقم 1322 / م ن / 4 تاريخ 2015/11/9 تم قبول ترشيح الأستاذ عبد السلام محمداه ليكمل مدة عضوية سلفه المرحوم فضيلة الدكتور وهبة الزحيلي في الولاية الحالية لهيئة الرقابة الشرعية. لا يجوز عزل أي منهم إلا بقرار من الجمعية العمومية وإعلام مصرف سورية المركزي بذلك. وتقوم هيئة الرقابة الشرعية بمراقبة أعمال البنك وأنشطته للتأكد من التزام الإدارة بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وتكون القرارات والفتاوى الصادرة عنها ملزمة للمصرف.

2- السياسات المحاسبية :

أسس إعداد البيانات المالية

تم إعداد البيانات المالية الموحدة المرحلية للمصرف وشركاته التابعة وفقاً للمعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ووفقاً للمعايير الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية المنبثقة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية في الجوانب التي لم تغطيها الهيئة ووفقاً للقوانين المحلية النافذة وتعليمات مجلس النقد والتسليف بما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية.

تم إعداد البيانات المالية الموحدة المرحلية وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية باستثناء الموجودات / المطلوبات المالية للمتاجرة والموجودات / المطلوبات المالية المتاحة للبيع والاستثمارات العقارية والموجودات المتاحة للبيع للأجل التي تظهر بالقيمة العادلة بتاريخ البيانات المالية.

إن الليرة السورية هي عملة إظهار البيانات المالية الموحدة.

يُراعى في العرض والإفصاح الفصل بين ما يخص أصحاب حقوق الملكية وما يخص أصحاب حسابات الاستثمار المُطلقة.

أسس توحيد البيانات المالية

تتضمن البيانات المالية الموحدة (سواء المُمولة من حسابات الاستثمار المُطلقة أو من أموال المصرف الذاتية) البيانات المالية لمصرف الشام ش.م.م. والشركة التابعة له، شركة أموال الشام الإسلامية للوساطة المالية المحدودة المسؤولة والخاضعة لسيطرته. وتتحقق السيطرة عندما يكون للمصرف القدرة على التحكم في السياسات المالية والتشغيلية للشركة التابعة وذلك للحصول على منافع من أنشطتها، ويتم استبعاد المُعاملات والأرصدة والإيرادات والمصروفات فيما بين المصرف والشركة التابعة عند التوحيد. إن حصة المصرف في رأسمال الشركة التابعة هي كما يلي :

حصة المصرف من رأس مال الشركة التابعة		نسبة المساهمة	الشركات التابعة
31 كانون الأول 2015	31 آذار 2016		
ليرة سورية	ليرة سورية		
247,500,000	247,500,000	99%	شركة أموال الشام الإسلامية للوساطة المالية المحدودة المسؤولة
247,500,000	247,500,000		

يتم إعداد البيانات المالية للشركة التابعة لنفس السنة المالية للمصرف باستخدام نفس السياسات المحاسبية المتبعة في المصرف، وإذا كانت الشركة التابعة تتبع سياسات محاسبية تختلف عن تلك المتبعة في المصرف فيتم إجراء التعديلات اللازمة على البيانات المالية للشركة التابعة لتتطابق مع السياسات المحاسبية المتبعة في المصرف.

يتم توحيد الشركة التابعة بشكل كامل منذ التاريخ الذي يجري فيه فعلياً تحقق سيطرة المصرف على الشركة التابعة.

يتم تضمين عمليات الشركة التابعة في قائمة الدخل الموحدة منذ تاريخ التملك أو حتى تاريخ البيع حسب ما يكون ذلك ملائماً. (ووفقاً لقرار مجلس النقد والتسليف 501/م/ن/ب4 تاريخ 2009/05/10) وتعديلاته.

تمثل حقوق الأقلية (الجهة غير المسيطرة) ذلك الجزء غير المملوك بطريقة مباشرة من قبل المصرف في أرباح أو خسائر وصافي الأصول (حقوق الملكية) في الشركة التابعة، ويتم إدراجها بشكل منفصل ضمن قائمة الدخل الموحدة وضمن حقوق الملكية في بند منفصل عن حقوق مساهمي المصرف (الأم).

يتم الاعتراف بالفرق الموجب بين تكلفة شراء الشركة التابعة والقيمة العادلة لحصة المصرف من صافي أصول الشركة المشتراة كشهرة، ويتم الاعتراف بالفرق السالب (خضم شراء) مباشرة في قائمة الدخل للسنة التي تمت بها عملية الشراء. في حال إعداد بيانات مالية منفصلة للمصرف كمنشأة مستقلة يتم إظهار الاستثمارات في الشركة التابعة بالتكلفة.

التغييرات في السياسات المحاسبية:

التفسيرات والمعايير الجديدة والمعدلة

إن السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد البيانات المالية هي مطابقة لتلك التي تم استخدامها في السنة السابقة. قام البنك بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) وتفسيرات لجنة تفسير المعايير الدولية (IFRIC) الجديدة والمعدلة التالية التي أصبحت نافذة ابتداء من

1 كانون الثاني 2015. إن تطبيق هذه المعايير والتفسيرات الجديدة ليس له أي تأثير على المركز المالي للبنك أو أدائه المالي:

- تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 19 خطط المنافع المحددة: مساهمات الموظفين

- التحسينات السنوية لمعايير التقارير المالية الدولية (دورة 2010 إلى 2012):

هذه التحسينات تعتبر نافذة التطبيق ابتداء من 1 تموز 2014 ولا يتوقع أن يكون لها أثر جوهري على البنك وتتضمن:

- معيار التقارير المالية الدولي رقم 2 - الدفع على أساس الأسهم
- معيار التقارير المالية الدولي رقم 3 - اندماج الأعمال
- معيار التقارير المالية الدولي رقم 8 - قطاعات الأعمال
- معيار المحاسبة الدولي رقم 16 - الممتلكات والآلات والمعدات، ومعيار المحاسبة الدولي رقم 38 - الأصول غير الملموسة
- معيار المحاسبة الدولي رقم 24 - إفصاحات الأطراف ذات العلاقة

2- السياسات المحاسبية (تتمة)

- التحسينات السنوية لمعايير التقارير المالية الدولية (دورة 2011 إلى 2013):
هذه التحسينات تعتبر نافذة التطبيق ابتداء من 1 تموز 2014 ولا يتوقع أن يكون لها أثر جوهري على البنك وتتضمن:
- معيار التقارير المالية الدولي رقم 3 - اندماج الأعمال
- معيار التقارير المالية الدولي رقم 13 - قياس القيمة العادلة
- معيار المحاسبة الدولي رقم 40 - الاستثمارات العقارية

المعايير والتفسيرات الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية وغير نافذة التطبيق
فيما يلي المعايير والتفسيرات الجديدة أو المعدلة وغير نافذة التطبيق للسنة المنتهية في 31 آذار 2016:

- **معيار التقارير المالية الدولي رقم 9 - "الأدوات المالية"**
في تموز 2014، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) النسخة النهائية من معيار التقارير المالية الدولي رقم 9 الأدوات المالية ليحل محل المعيار المحاسبي الدولي رقم 39 الأدوات المالية - الاعتراف والقياس وكل الإصدارات السابقة لمعيار التقارير المالية الدولي رقم 9. يجمع معيار التقارير المالية الدولي رقم 9 كافة الجوانب الثلاثة لمشروع محاسبة الأدوات المالية: التصنيف والقياس، وتدني القيمة ومحاسبة التحوط. إن معيار التقارير المالية الدولي رقم 9 نافذ للتطبيق على الفترات السنوية التي تبدأ بعد 1 كانون الثاني 2018، مع السماح بالتطبيق المبكر له. باستثناء محاسبة التحوط، يجب تطبيق هذا المعيار بأثر رجعي، إلا أن عرض معلومات المقارنة ليس إلزامياً. بالنسبة لمحاسبة التحوط، يتم تطبيق متطلبات المعيار على أساس مستقبلي، مع بعض الاستثناءات المحددة.
- **معيار التقارير المالية الدولي رقم 14 - "الحسابات التنظيمية المؤجلة"**
إن معيار التقارير المالية الدولي رقم 14 هو معيار اختياري يسمح للمنشأة التي تخضع أنشطتها إلى أسعار محددة بموجب قوانين بالاستمرار بتطبيق معظم السياسات المحاسبية الحالية لأرصدة الحسابات التنظيمية المؤجلة عند تبني معايير التقارير المالية الدولية للمرة الأولى. إن المنشآت التي تتبنى معيار التقارير المالية الدولي رقم 14 يجب أن تعرض الحسابات التنظيمية المؤجلة كبنود مستقلة في قائمة المركز المالي وتعرض الحركة في أرصدة هذه الحسابات كبنود مستقلة في بيان الدخل الشامل. يتطلب المعيار الإفصاح عن طبيعة الأسعار المحددة بموجب قوانين للمنشأة والخطر المتعلق بها، وأثر تحديد الأسعار على بياناتها المالية. إن معيار التقارير المالية الدولي رقم 14 نافذ للتطبيق على الفترات السنوية التي تبدأ اعتباراً من أو بعد 1 كانون الثاني 2016 باعتبار أن البنك يقوم أصلاً بإعداد بياناته المالية وفق معايير التقارير المالية الدولية، فإن هذا المعيار سوف لن يطبق
- **معيار التقارير المالية الدولي رقم 15 - "الإيرادات من العقود مع الزبائن"**
تم إصدار معيار التقارير المالية الدولي رقم 15 في أيار 2014 الذي أسس لنموذج من خمس خطوات للمحاسبة عن الإيرادات الناتجة عن العقود المبرمة مع الزبائن. وفقاً للمعيار يتم الاعتراف بالإيراد ليعكس المبلغ الذي يتوقع البنك أن يكون له حق فيه مقابل السلع أو الخدمات المقدمة للزبائن. إن معيار الإيرادات الجديد سيحل محل جميع متطلبات معايير التقارير المالية الدولية الحالية المتعلقة بالاعتراف بالإيرادات. يتوجب تطبيق المعيار بأثر رجعي كامل أو معدل للسنوات المالية التي تبدأ اعتباراً من أو بعد 1 كانون الثاني 2018. يسمح بالتطبيق المبكر.
- **تعديلات على معيار التقارير المالية الدولي رقم 11 - "الارتباطات المشتركة: المحاسبة عن الاستحواذ على الحصص"**

تتطلب التعديلات على معيار التقارير المالية الدولي رقم 11 من المشاركون في العمليات المشتركة الذي يقوم بمحاسبة الاستحواذ على حصص في عملية مشتركة، حيث يشكل نشاط العملية المشتركة مشروع أعمال، بأن يطبق المبادئ الملائمة لمحاسبة تجميع الأعمال في معيار التقارير المالية الدولي رقم 3. توضح التعديلات أيضاً بأن الحصص المملوكة مسبقاً في العملية المشتركة لا يتم إعادة قياسها عند الاستحواذ على حصص إضافية في نفس العمليات المشتركة في حال الاحتفاظ بالسيطرة المشتركة. بالإضافة إلى ذلك، تمت إضافة استثناء لنطاق معيار التقارير المالية الدولي رقم 11 من أجل تحديد أن التعديلات لا تنطبق عندما تكون الأطراف التي تتشارك السيطرة، بما فيها المنشأة المعد التقارير لها، تحت السيطرة المشتركة من نفس الطرف المسيطر النهائي. تنطبق التعديلات على كل من الاستحواذ الأولي لحصص في العملية المشتركة واستحواذ أي حصص إضافية في نفس العملية المشتركة وتكون نافذة التطبيق بأثر رجعي للفترات السنوية التي تبدأ اعتباراً من 1 كانون الثاني 2016 مع السماح بالتطبيق المبكر. لا يتوقع أن يكون لهذا التعديل أثر على البنك.

2- السياسات المحاسبية (تتمة)

- تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 16 – ومعيار المحاسبة الدولي رقم 38: "توضيح الطرق المقبولة للاستهلاك والإطفاءات"

توضح هذه التعديلات المبدأ الوارد في معيار المحاسبة الدولي رقم 16 ومعيار المحاسبة الدولي رقم 38 وهو أن الإيرادات تعكس نمط المنافع الاقتصادية المتولدة من تشغيل المشروع (والذي يشكل الأصل جزء منه) بدلاً من المنافع الاقتصادية التي يتم استهلاكها من خلال استخدام الأصل. ونتيجة لذلك، فإن الأسلوب القائم على الإيرادات لا يمكن استخدامه في استهلاك الممتلكات والآلات والمعدات، ويمكن أن يستخدم في حالات محدودة جداً في إطفاء الأصول غير الملموسة. هذه التعديلات نافذة التطبيق بأثر رجعي للفترة السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني عام 2016 مع السماح بالتطبيق المبكر. لا يتوقع أن يكون لهذا التعديل أي تأثير على البنك نظراً لأن البنك لا يستخدم الأسلوب القائم على الإيرادات في استهلاك أصولها غير المتداولة.

- تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 27: "طريقة حقوق الملكية في القوائم المالية المنفصلة"

تسمح هذه التعديلات للمنشآت باستخدام طريقة حقوق الملكية في محاسبة الاستثمارات في الشركات التابعة والمشاريع المشتركة والشركات الزميلة في البيانات المالية المنفصلة الخاصة بها. المنشآت التي تطبق معايير التقارير المالية الدولية واختارت أن تغير إلى طريقة حقوق الملكية في البيانات المالية المنفصلة يجب أن تطبق هذا التغيير بأثر رجعي. المنشآت التي تتبنى معايير التقارير المالية الدولية لأول مرة والتي تختار استخدام طريقة حقوق الملكية في بياناتها المالية المنفصلة، ستكون ملزمة بتطبيق هذا الأسلوب اعتباراً من تاريخ الانتقال إلى معايير التقارير المالية الدولية. هذه التعديلات نافذة التطبيق للفترة السنوية التي تبدأ اعتباراً من أو بعد 1 كانون الثاني 2016، مع السماح بالتطبيق المبكر. لا يتوقع أن يكون لهذا التعديل أثر على البنك.

- التعديلات على معيار التقارير المالية الدولي رقم 10 – ومعيار المحاسبة الدولي رقم 28: "البيع أو المساهمة بالأصول بين المستثمر وشركته الزميلة أو مشاريعه المشتركة":

تتناول التعديلات التباين بين معيار التقارير المالية الدولي رقم 10 ومعيار المحاسبة الدولي رقم 28 بالتعامل مع فقدان السيطرة على شركة تابعة تم بيعها أو المساهمة بها لصالح شركة زميلة أو مشروع مشترك. توضح التعديلات أن الربح أو الخسارة الناتجة عن بيع أصول أو المساهمة بها تمثل عمل تجاري، كما تم تعريفها في معيار التقارير المالية الدولي رقم 3، بين المستثمر وشركته الزميلة أو مشروع مشترك، يتم الاعتراف به بشكل كامل. أي ربح أو خسارة ناتجة عن بيع أو المساهمة بأصول لا تمثل عمل تجاري، يتم الاعتراف بها فقط بحدود حصص المستثمر غير ذي الصلة في الشركة الزميلة أو المشروع المشترك. يجب تطبيق هذه التعديلات بأثر لاحق وتعتبر نافذة للفترة السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2016، مع السماح بالتطبيق المبكر. لا يتوقع أن يكون لهذه التعديلات أي تأثير على البنك.

- التحسينات السنوية لمعايير التقارير المالية الدولية (دورة 2012 إلى 2014):

هذه التحسينات تعتبر نافذة التطبيق للفترة السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2016. وتتضمن

- معيار التقارير المالية الدولي رقم 5: الأصول غير المتداولة المحتفظ بها برسم البيع والعمليات غير المستمرة
- معيار التقارير المالية الدولي رقم 7: الأدوات المالية: الإفصاحات
- معيار المحاسبة الدولي رقم 19: منافع الموظفين
- معيار المحاسبة الدولي رقم 34: التقارير المالية المرحلية

لا يتوقع أن يكون لهذه التعديلات أي أثر جوهري على البنك.

- التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 1: مبادرة الإفصاح:

التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 1 "عرض البيانات المالية" لا تغير جوهرياً معيار المحاسبة الدولي رقم 1 بل توضح المتطلبات الحالية للمعيار. هذه التعديلات توضح:

- متطلبات الأهمية النسبية في معيار المحاسبة الدولي رقم 1
- أن بنود محددة في بياني الأرباح والخسائر والدخل الشامل الآخر وبيان المركز المالي يمكن عرضها بشكل منفصل
- أن المنشآت لديها المرونة في ترتيب عرض الإفصاحات حول البيانات المالية
- أن حصة الدخل الشامل الآخر من الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة التي يتم معالجتها محاسبياً بطريقة حقوق الملكية يجب عرضها بشكل مجمع في بند واحد، وتصنيفها إلى بنود سيتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى الأرباح والخسائر وأخرى لن يتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى الأرباح والخسائر.

علاوة على ذلك، فإن التعديلات توضح المتطلبات التي تطبق عند عرض مجاميع فرعية إضافية في بيان المركز المالي وبياني الأرباح والخسائر والدخل الشامل الآخر. هذه التعديلات تعتبر نافذة للفترة السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2016، مع السماح بالتطبيق المبكر. لا يتوقع أن يكون لهذه التعديلات أي تأثير على البنك.

2- السياسات المحاسبية (تتمة)

- التعديلات على معياري التقارير المالية الدوليين رقم 10 و12، ومعياري المحاسبة الدولي رقم 28 منشآت الاستثمار: "تطبيق استثناء توحيد القوائم المالية":

تتناول التعديلات القضايا التي ظهرت عند تطبيق استثناء منشآت الاستثمار في معيار التقارير المالية الدولي رقم 10. توضح التعديلات على معيار التقارير المالية الدولي رقم 10 أن الإعفاء من عرض قوائم مالية موحدة ينطبق على منشأة أم تابعة لمنشأة استثمار، عند قيام منشأة الاستثمار بقياس جميع الشركات التابعة لها بالقيمة العادلة. علاوة على ذلك، فإن التعديلات على معيار التقارير المالية الدولي رقم 10 توضح أن الشركة التابعة لمنشأة استثمار والتي لا تعتبر كمنشأة استثمار بحد ذاتها وتقدم خدمات دعم لمنشأة الاستثمار هي فقط التي يتم توحيد بياناتها المالية. جميع الشركات الأخرى التابعة لمنشأة استثمار تقاس بالقيمة العادلة. التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 28 تسمح للمستثمر، عند تطبيق طريقة حقوق الملكية، بإبقاء قياس القيمة العادلة الذي تطبقه منشأة استثمار زميلة أو مشروع مشترك على حصص شركاتها التابعة. يجب تطبيق هذه التعديلات بأثر رجعي وتعتبر نافذة للفترة السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2016، مع السماح بالتطبيق المبكر. لا يتوقع أن يكون لهذه التعديلات أي تأثير على البنك.

المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية:

- معيار المحاسبة المالي رقم 27 المتعلق بحسابات الاستثمار:

سوف يحل معيار المحاسبة المالي رقم 27 محل كل من معيار المحاسبة المالي رقم 5 المتعلق بالإفصاحات على أساس توزيع الأرباح بين حقوق الملاك وحاملي حسابات الاستثمار ومعياري المحاسبة المالي رقم 6 المتعلق بحقوق حاملي حسابات الاستثمار وما في حكمها. عند تطبيق هذا المعيار سيتم تعزيز بعض الإفصاحات فيما يتعلق بحاملي حسابات الاستثمار وأسس توزيع الأرباح دون أي تأثير جوهري على القوائم المالية للبنك.

معايير التقارير المالية الصادرة عن مجلس المحاسبة الدولية وغير مطبقة:

معيار المحاسبة الدولي رقم 29 – المحاسبة في ظل اقتصاديات التضخم المرتفع- لم يطبق البنك المعيار 29.

التغيرات في التقديرات المحاسبية:

إن إعداد البيانات المالية الموحدة يتطلب من إدارة المجموعة القيام بتقديرات واجتهادات تؤثر في قيمة الموجودات والمطلوبات المالية في البيانات المالية الموحدة بالإضافة إلى الإفصاح عن الالتزامات المحتملة أن تطرأ. كما أن هذه التقديرات والاجتهادات تؤثر في الإيرادات والمصاريف والمخصصات وكذلك في التغيرات في القيمة العادلة التي تظهر ضمن بيان الدخل الموحد. إن الفرضيات الرئيسية المتعلقة بالتقديرات المستقبلية للأحداث غير المؤكدة في تاريخ البيانات المالية الموحدة والتي قد ينتج عنها مخاطر هامة من الممكن أن تؤدي إلى تعديلات جوهرية في أرصدة الموجودات والمطلوبات الظاهرة في البيانات المالية الموحدة خلال السنة هي كما يلي:

القيمة العادلة للأدوات المالية

في حال عدم توفر القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية بتاريخ بيان المركز المالي الموحد عن طريق الأسعار المعلنة أو التداول النشط لبعض الأدوات المالية، يتم تقدير القيمة العادلة عبر طرق تقييم مختلفة والتي تتضمن استخدام نماذج التسعير حيث يتم الحصول على المعلومات من ملاحظة السوق. في حال تعذر ذلك فإن تحديد القيمة العادلة يتطلب التقدير والاجتهاد.

تدني قيمة نُم العقود التمويلية والاستثمارية

تقوم المجموعة بمراجعة نُم العقود التمويلية والاستثمارية بشكل دوري لتقدير كفاية المخصصات المسجلة في بيان الدخل الموحد بناء على تقديرات الإدارة لمبالغ وفترات التدفقات النقدية المستقبلية. وعند تقدير التدفقات النقدية المستقبلية تقوم المجموعة بالاجتهادات حول وضع العميل المالي وصافي قيمة الضمانة المتوقع تحقيقها. إن هذه التقديرات مبنية بشكل رئيسي على فرضيات وعوامل متعددة لها درجات متفاوتة من التقدير وعدم التيقن وأن النتائج الفعلية قد تختلف عن التقديرات وذلك نتيجة التغيرات الناجمة عن أوضاع وظروف تلك التقديرات في المستقبل.

بالإضافة إلى المخصص الناتج عن تقييم نُم الأنشطة التمويلية بشكل منفرد، تقوم المجموعة بتشكيل مخصص لانخفاض القيمة بشكل جماعي، وذلك بتجميع نُم الأنشطة التمويلية ذات السمات المتشابهة لمخاطر الائتمان وتقييمها بشكل جماعي لانخفاض القيمة.

الموجودات الضريبية المؤجلة

يتم الاعتراف بالموجودات الضريبية المؤجلة عن الخسائر أو المصاريف غير الخاضعة للضريبة والمتوقع الاستفادة منها عند تحقق الربح الضريبي. يتطلب الاعتراف بالموجودات الضريبية المؤجلة تقديرات من الإدارة مبنية على فترة ومبالغ الأرباح المستقبلية الخاضعة للضريبة بالإضافة إلى الخطط الضريبية المستقبلية.

مبدأ الاستمرارية

قامت إدارة المجموعة بتقدير مدى قدرة المجموعة على الاستمرار في العمل على أساس مبدأ الاستمرارية. وعلى الرغم من حالة عدم الاستقرار التي تمر بها الجمهورية العربية السورية وحالة عدم التيقن المستقبلية فإن إدارة المجموعة متأكدة من أن المجموعة لديها الموارد الكافية لتساعدها على الاستمرار بالعمل في المدى المستقبلي المنظور. بناء عليه، فقد تم إعداد البيانات المالية الموحدة المرحلية المختصرة على أساس مبدأ الاستمرارية.

2- السياسات المحاسبية (تتمة)

الكسب أو الصرف المخالف للشريعة الإسلامية:

يقوم البنك بتسجيل الإيرادات والمكاسب المخالفة للشريعة الإسلامية في حساب خاص (يسمى صندوق المخالفات الشرعية) يظهر في بيان المركز المالي الموحدة ضمن الزمم الدائنة ويتم الصرف منه على أوجه الخير بعد أخذ موافقة الهيئة الشرعية. وخلال الثلاثة أشهر المنتهية في 31 آذار 2016 لم يتم ترحيل أية مبالغ إلى صندوق المخالفات الشرعية بناء على قرارات الهيئة الشرعية مقارنة مع ترحيل مبالغ مقدارها (213,343 ل.س) خلال عام 2015. وهذه المبالغ ناتجة عن :

البيان	31 آذار 2016 ليرة سورية	31 كانون الأول 2015 ليرة سورية
فوائد من البنوك	-	200,378
تجنيب أرباح معاملات غير شرعية	-	12,965
زيادة بالصندوق	-	-
إجمالي إيرادات صندوق المخالفات الشرعية	-	213,343
رصيد صندوق المخالفات الشرعية	-	-

وكانت حركة صندوق المخالفات الشرعية كما يلي:

البيان	31 آذار 2016 ليرة سورية	31 كانون الأول 2015 ليرة سورية
رصيد صندوق المخالفات الشرعية في بداية الفترة	-	540,958
الزيادة خلال العام	-	213,343
الاستخدامات خلال العام	-	(754,301)
رصيد صندوق المخالفات الشرعية في نهاية الفترة	-	-

وبموجب موافقة هيئة الرقابة الشرعية يصرف رصيد هذا الصندوق في نهاية كل عام إلى عدد من الجمعيات الخيرية. وأقرت هيئة الرقابة الشرعية في الموظفين غير الأساسيين في البنك (الحراس وعمال التنظيف) الذين تمر بهم ظروف صعبة أن تقوم لجنة داخلية في المصرف بعضوية دائرة الرقابة الشرعية بالتبرع لهم، بعد دراسة حالتهم ووضعهم ومدى استحقاقهم، لمساعدتهم على قضاء حاجاتهم.

أسس توزيع الأرباح فيما بين أصحاب حقوق الملكية وأصحاب حسابات الاستثمار المطلق:

يتم تقسيم الإيرادات إلى إيرادات ناجمة عن الأنشطة الاستثمارية والتمويلية وإيرادات ناجمة عن عمولات البنك، حيث أن الإيرادات الناجمة عن عمولات البنك أو عن أرباح المتاجرة بالعملات تكون كافة من حق البنك، ولا توزع على أصحاب حسابات الاستثمار المطلق لكونها ناتجة عن الخدمات التي يقدمها البنك ولا علاقة لها باستثمار أموال أصحاب حسابات الاستثمار المطلق (مضاربة).

يتم فصل الإيرادات المتأتية من الاستثمار، بكل عملة على حدة، إلى إيرادات متأتية من استثمارات ممولة كلياً من رأس المال (الاستثمارات الذاتية) واستثمارات ممولة بشكل مختلط (من رأس المال وأموال أصحاب حسابات الاستثمار المطلق). توزع الإيرادات المتأتية من مصدر مختلط إما نسبة وتناسب على كل من متوسط حقوق المساهمين الخاضع للاستثمار أو ما يدخل في حكمها ومتوسط الحسابات وذلك لاستخراج حصة أصحاب حسابات الاستثمار المطلق (عقود المضاربة) من الإيرادات حسب طريقة النمر أو حسب عقد الوكالة المبرم مع أصحاب حسابات الاستثمار المطلق (عقود الوكالة) وذلك وفق متطلبات قرار مجلس النقد والتسليف رقم /834/ م ن / ب 4 والصادر بتاريخ 9 نيسان 2012.

يتضمن متوسط حقوق المساهمين رأس المال مطروحاً منه الاموال التي استخدمها البنك في شراء الموجودات الثابتة: الاستثمارات الذاتية التي تمثل مساهمته في رؤوس أموال الشركات، تنفيذ المشاريع الخاصة بالبنك (مشاريع تحت التنفيذ)، والاستثمارات العقارية.

يحتسب المبلغ المستثمر والذي يمثل المتوسط المرجح لأصحاب حسابات الاستثمار المطلق بناء على الشرائح التالية:

2015	2016	
30%	30%	حساب التوفير
85%	85%	وديع العطاء
90%	90%	وديعة الأمان
55%	55%	حساب لأجل (وديعة) لمدة شهر
75%	75%	حساب لأجل (وديعة) لمدة ثلاثة أشهر
80%	80%	حساب لأجل (وديعة) لمدة ستة أشهر
85%	85%	حساب لأجل (وديعة) لمدة اثنا عشر أشهر
90%	90%	حساب لأجل (وديعة) لمدة اربعة وعشرين شهراً

2 - السياسات المحاسبية (تتمة) :

إن أرباح الحسابات الجارية تدخل ضمن حصة حقوق المساهمين مقابل ضمانهم لها .
يكون الربح القابل للتوزيع على أصحاب حسابات الاستثمار المطلق هو صافي مبلغ الإيرادات المتأتبة من مصدر مختلط (إجمالي الإيرادات بعد طرح النفقات التي وافقت هيئة الرقابة الشرعية على تحميلها على وعاء المضاربة كون هذه النفقات غير واجبة على المضارب) بعد طرح حصة مشاركة رأس المال ومبلغ المضاربة العائد للبنك واحتياطي مخاطر الاستثمار.

في حال أظهرت نتائج إيرادات الاستثمار خسائر سيتحمل كل من المساهمين وأصحاب حسابات الاستثمار المطلق هذه الخسارة بنسبة مساهمتهم وفق الشرائح أعلاه إلا في حال تعدي البنك و/أو تقصيره و/أو مخالفته شروط العقد فإنه يتحمل الخسائر الناجمة عن هذا التعدي أو التقصير أو المخالفة.

يتم التخصيص بشكل شهري أما توزيع الأرباح فيتم عند تاريخ استحقاق الوديعة حتى نهاية الشهر السابق للاستحقاق أما الأيام المتبقية خلال شهر الاستحقاق فيتم توزيع ربحها عند نهاية الشهر. يقصد بالتخصيص احتساب وتحديد الربح.

بلغ متوسط العائد السنوي على المبلغ الخاضع للاستثمار لحسابات الاستثمار المطلق خلال السنة كما يلي:

31 كانون الأول 2015			31 آذار 2016			متوسط العائد على المبلغ الخاضع للاستثمار
يورو	دولار	سوري	يورو	دولار	سوري	
%1.19	%0.70	%4.81	%1.21	%1.32	%4.87	

بلغ متوسط العائد الفعلي على المبلغ الخاضع للاستثمار في حال كانت نسبة المشاركة 100% لحسابات الاستثمار المطلق:

31 كانون الأول 2015			31 آذار 2016			متوسط العائد على المبلغ الخاضع للاستثمار
يورو	دولار	سوري	يورو	دولار	سوري	
%1.78	%1.02	%7.48	%1.85	%1.91	%6.43	

تحتسب نسبة مضاربة (تمثل ربح البنك) 50% من صافي الربح المتحقق مع تفويض الإدارة بتخفيض النسبة على سبيل التبرع حيث قام البنك خلال العام بالتنازل عن جزء من حصته كمضارب لصالح أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة بهدف رفع معدل العائد الموزع على المودعين .

يحتسب احتياطي مخاطر الاستثمار بما يعادل 10% من أرباح أصحاب حساب الاستثمار المطلقة.

يتم توزيع الأرباح بما يتناسب مع السياسة المعتمدة في البنك وبما يتناسب مع قرار مجلس النقد والتسليف رقم (834/م ن/ب 4) الصادر بتاريخ 9 نيسان 2012.

تقوم سياسة البنك على إعطاء أولوية الاستثمار لأموال المودعين في الوعاء الاستثماري
قام البنك بتمويل استثماراته العقارية ومساهمته في رؤوس أموال الشركات من رأس المال فقط، فيما مَوَّلَ البنك جميع استثماراته الأخرى من مصدر مختلط (من رأس المال وأموال أصحاب حسابات الاستثمار المطلق).

خروج أصحاب الحسابات الاستثمارية (كسر الودائع) :

في حال رغب صاحب الحساب الاستثماري بالخروج من الاستثمار قبل نهاية الفترة المحددة ، وقررت الإدارة عدم منحه كامل أو جزء الأرباح المتحصلة عن فترة الاستثمار، فيطبق على هذا الخروج مبدأ التخارج بين صاحب الحساب الاستثماري وبين أموال وعاء المضاربة أولاً ثم أموال المساهمين في حال كانت أموال أصحاب الحسابات مستثمرة بالكامل ، وبموجب هذا المبدأ يصلح صاحب الحساب وعاء المضاربة أو أموال المساهمين عن حصته في موجودات المضاربة،
ومصير الأرباح يوزع على النحو الآتي :

- إن تم التخارج مع أموال وعاء المضاربة : تعود أرباح هذه الوديعة إلى وعاء المضاربة قبل حسم نسبة مضاربة البنك لإعادة توزيعها على أصحاب حسابات الاستثمار المطلق والبنك ، أو ترحل إلى حساب مخاطر الاستثمار (لصالح أصحاب الحسابات الاستثمارية)

- أما إن تم التخارج مع أموال المساهمين : فيختص المساهم بربح هذا الحساب .

ويتم تقدير المخصص الخاص لتدني قيمة الذمم والأنشطة التمويلية، والاحتياطي العام لمخاطر التمويل، بمراجعة تفصيلية لها من قبل إدارة البنك بناءً على تقديرات إدارة البنك وأحكام قرار مجلس النقد والتسليف رقم 597/م ن/ب 4 الصادر بتاريخ 9 كانون الأول 2009 وتعديلاته، والقرار رقم 650/م ن/ب 4 الصادر بتاريخ 14 نيسان 2010، والقرار رقم 902 الصادر بتاريخ 13 تشرين الثاني 2012 المعدل للقرار 597 وتعديلاته والذي تم تمديد العمل به بموجب قرار مجلس النقد والتسليف رقم 1079/م ن / ب 4 والصادر بتاريخ 29 كانون الثاني 2014، و بموجب التعميم رقم 1/م/1145 تاريخ 06/04/2015، وبموجب التعميم رقم (1/م/2271) تاريخ 30/06/2015.

يتم الاعتراف بالخسائر الناتجة عن تدني القيمة في بند مصروف مخصص تدني قيم ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية ضمن بيان الدخل الموحد. كما يتم حجز احتياطي عام لمخاطر التمويل المرتبطة بالأصول الممولة من المساهمين والأموال التي يضمنها البنك ضمن احتياطي خاص ضمن حقوق الملكية، ويتم دمج حصة أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة من الاحتياطي العام لمخاطر التمويل في حساب احتياطي مخاطر الاستثمار، ويجب ألا يقل رصيد احتياطي مخاطر الاستثمار عن المتطلبات المفروضة بموجب المرسوم التشريعي رقم (35) لعام 2005 الخاص بالمصارف الإسلامية أو قيمة حصة أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة من الاحتياطي العام لمخاطر التمويل، أيهما أكبر.

مصرف الشام ش.م.م

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة المرحلية

كما في 31 آذار 2016

3 نقد وأرصدة لدى مصارف مركزية

31 كانون الأول 2015 ليرة سورية	31 آذار 2016 ليرة سورية	
1,088,325,500	1,533,182,229	نقد في الخزينة
14,057,016,388	9,820,606,304	أرصدة لدى مصرف سورية المركزي :
1,335,712,656	1,348,948,202	حسابات جارية / ودائع تحت الطلب
		متطلبات الاحتياطي النقدي (*)
16,481,054,544	12,702,736,734	

(*) وفقاً لقوانين وأنظمة المصارف، على البنك الاحتفاظ باحتياطي إلزامي لدى مصرف سورية المركزي على شكل ودائع من دون فوائد، وقد بلغ رصيد الاحتياطي لدى مصرف سورية المركزي كما في 31 آذار 2016 مبلغ (1,348,948,202) ليرة سورية والتي تمثل نسبة 5% من متوسط ودائع العملاء وذلك بالاستناد إلى القرار الصادر عن رئاسة مجلس الوزراء رقم 5938 الصادر بتاريخ 2 أيار للعام 2011 مقابل مبلغ (1,335,712,656) ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2015، إن هذا الاحتياطي إلزامي ولا يتم استعماله خلال أنشطة البنك التشغيلية.

4 إيداعات وحسابات استثمار لدى المصارف ومؤسسات مصرفية لمدة ثلاثة أشهر أو أقل:

المجموع		مصارف خارجية		مصارف محلية		
31 كانون الأول 2015	31 آذار 2016	31 كانون الأول 2015	31 آذار 2016	31 كانون الأول 2015	31 آذار 2016	البيان
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	
22,088,985,961	32,238,036,442	8,441,629,985	16,574,176,276	13,647,355,977	15,663,860,167	حسابات جارية وتحت الطلب
16,481,059,804	17,288,300,000	13,451,209,804	17,288,300,000	3,029,850,000	-	حسابات استثمار مطلقه استحقاقها الأصلي 3 أشهر أو أقل
422,384,770	697,725,136	422,384,770	697,725,136	-	-	تأمينات نقدية لدى البنوك والمؤسسات المالية استحقاقها الأصلي 3 أشهر أو أقل
38,992,430,535	50,224,061,578	22,315,224,558	34,560,201,412	16,677,205,977	15,663,860,167	

وفقاً للنظام الأساسي وعقد التأسيس فإن البنك لا يتقاضى أية فوائد على الحسابات الجارية لدى البنوك والمؤسسات المصرفية المحلية والخارجية.

5 حسابات استثمار لدى المصارف ومؤسسات مصرفية لمدة تزيد عن ثلاثة أشهر:

المجموع		مصارف خارجية		مصارف محلية		
31 كانون الأول 2015	31 آذار 2016	31 كانون الأول 2015	31 آذار 2016	31 كانون الأول 2015	31 آذار 2016	البيان
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	
9,961,426,935	24,022,886,508	9,961,426,935	23,982,886,508	-	40,000,000	حسابات استثمارية مطلقه تأمينات نقدية لدى البنوك والمؤسسات المالية
263,183,766	296,988,296	263,183,766	296,988,296	-	-	مخصص انخفاض في قيمة حسابات استثمارية مطلقه (**)
(4,410,250,670)	(5,801,513,610)	(4,410,250,670)	(5,801,513,610)	-	-	
5,814,360,031	18,518,361,194	5,814,360,031	18,478,361,194	-	40,000,000	

(**) فيما يلي تفصيل الحركة على مخصص انخفاض قيمة حسابات استثمارية مطلقه:

31 كانون الأول 2015 ليرة سورية	31 آذار 2016 ليرة سورية	
(1,944,006,730)	(4,410,250,670)	رصيد في بداية السنة
(1,042,384,230)	-	يضاف: مخصص انخفاض قيمة حسابات استثمارية مطلقه
(1,423,859,710)	(1,391,262,940)	فروقات سعر الصرف
(4,410,250,670)	(5,801,513,610)	رصيد نهاية السنة

5 حسابات استثمار لدى المصارف ومؤسسات مصرفية لمدة تزيد عن ثلاثة أشهر (تتمة):

قامت إدارة المصرف برفع دعوى قضائية، رقم (2009/5770 تجاري كلي/5)، ضد شركة دار الإستثمار في المحكمة الكلية التابعة لوزارة العدل في الكويت. وتبعاً للجلسة المنعقدة بتاريخ 15 شباط 2010 فقد حكمت المحكمة بانتداب خبراء مختصين من وزارة العدل للاطلاع على أوراق الدعوى ومستنداتها وإثباتات الطرفين. وقد حددت جلسة المحكمة بتاريخ 15 آذار 2010 لحضور الخصوم أمام الخبير، وحددت جلسة 28 حزيران 2010 لتسليم الخبير تقريره. واعتبر النطق بالحكم بمثابة إعلان للخصوم.

أصدرت المحكمة في دعوى البنك ضد شركة دار الاستثمار بتاريخ 5 أيار 2010 قراراً بوقف الإجراءات لحين البت بطلب دار الاستثمار لإعادة الهيكلة حسب قانون الاستقرار المالي الكويتي .

أصدرت المحكمة المختصة، الدائرة التجارية لإعادة هيكلة الشركات، حكماً بتاريخ 2 حزيران 2011 بالتصديق على خطة شركة دار الاستثمار. وبناءً على الحكم الصادر لصالح الشركة فيما يتعلق بالتصديق على الخطة المطورة لإعادة الهيكلة المالية، تتوقف جميع إجراءات التقاضي والتنفيذ المتعلقة بالتزامات الشركة خلال فترة الخطة التي تستمر حتى ست سنوات اعتباراً من تاريخ 30 حزيران 2011، وفي حالة إخلال الشركة بتنفيذ الخطة فإنه يحق للمحكمة إلغاء التصديق على الخطة وإلغاء الحماية القانونية.

وفقاً لخطة إعادة الهيكلة فإن دار الاستثمار ستقوم بدفع مبلغ الدفعة الأولى للمستثمرين الأفراد خلال السنة أشهر الأولى في حين سيتم سداد الدفعة الثانية للمؤسسات المالية الصغيرة غير المصرفية خلال سنة من تاريخ بدء تنفيذ الخطة. أما في السنوات الثانية والثالثة والرابعة والخامسة (2013-2017) ستكون هناك دفعات دورية للمجموعات المتبقية من البنوك والمستثمرين ومنها بنك الشام حيث من المفترض أن يتم سداد أول دفعة له بتاريخ 2013/07/01، تليها الدفعة النهائية قبل 30 حزيران 2017 والتي ستشكل الرصيد المستحق الى تلك المجموعات، بالإضافة الى مبلغ يساوي الأرباح السنوية المقررة من قبل المحكمة خلال فترة زمنية مدتها ثمانية سنوات ونصف السنة.

إن مديونية مصرف الشام ثابتة بئمة شركة دار الاستثمار ويتوقع البنك أن يحصل كافة حقوقه من خلال خطة إعادة الهيكلة أو من خلال الدعوى القضائية المذكورة في حال تعثر خطة إعادة الهيكلة. وتعتقد إدارة البنك أن مخصص الانخفاض المكون كاف.

تم توجيه كتاب لشركة دار الاستثمار بتاريخ استحقاق القسط الأول 30 حزيران 2013؛ كما توجيه كتاب للبنك المركزي الكويتي لوضعه أمام مسؤوليته وإعلامه بعدم التزام الشركة بخطة إعادة الهيكلة المقررة من قبله.

في شهر تشرين الأول 2013 تم تكليف مكتب محاماة في الكويت لدراسة سبل البدء بإجراءات التنفيذ القضائي وإلزامه بسداد الالتزامات المترتبة بئمته، ويقوم البنك بمتابعة ذلك مع مكتب المحاماة بهدف تحصيل المديونية القائمة بأفضل السبل الممكنة.

آخر مستجدات قضية دار الاستثمار:

بتاريخ 12/أيار/2014 قام بنك الكويت المركزي بتقديم طلب باعتبار خطة إعادة الهيكلة كأن لم تكن قيد برقم 2014/8، وبتاريخ 24/تموز/2014 صدر قرار عن دائرة إعادة الهيكلة باعتبار خطة إعادة الهيكلة كأن لم تكن وإلغاء وقف كافة الإجراءات القضائية والتنفيذية.

طعننت شركة دار الاستثمار بهذا القرار أمام محكمة التمييز برقم 1622 لسنة 2014 تجاري/1 والتي بدورها ردت الطعن موضوعاً بتاريخ 17/حزيران/2015.

● وقد لجأت شركة دار الاستثمار مرة أخرى إلى دائرة إعادة الهيكلة طلباً لوقف كافة الإجراءات القضائية المتخذة بحقها، وتم تأشير طلبها من قبل رئيس الدائرة بالقبول بتاريخ 5/أب/2015 وتم إحالة الطلب إلى بنك الكويت المركزي لدراسة المركز المالي للشركة، حيث أكد في تقريره على عجز الشركة المذكورة عن أداء التزاماتها وعدم قدرتها على مواصلة نشاطها وعدم كفاية أصولها لسداد التزاماتها مع عدم الأمل في إمكانية نهوض الشركة من عثرتها، وذلك رغم الفرصة التي أتاحت لها للنهوض مرة ثانية من خلال خطة إعادة الهيكلة المقدمة من الشركة بتاريخ 2011/6/2، ونتيجة لما سبق صدر القرار بتاريخ 2016/02/11 برفض طلب إعادة الهيكلة واعتبارها كأن لم تكن، مما يفسح المجال من جديد لملاحقة الشركة قضائياً والتنفيذ على أموالها.

6 صافي ذم البيوع المؤجلة وأرصدة الأنشطة التمويلية:

المجموع	ذاتية		مشتركة		البيان
	31 كانون الأول 2015	31 آذار 2016	31 كانون الأول 2015	31 آذار 2016	
38,492,170,874	32,820,757,812	-	38,492,170,874	32,820,757,812	المرابحة والمرابحة للأمر بالشراء
92,621,115	119,055,371	-	92,621,115	119,055,371	يضاف: ذم اخرى (**)
(1,017,259,027)	(1,008,047,785)	-	(1,017,259,027)	(1,008,047,785)	(ناقصا): الأرباح المؤجلة للسنوات القادمة
(189,543,967)	(179,652,590)	-	(189,543,967)	(179,652,590)	(ينزل): الأرباح المحفوظة (***)
(1,593,879,806)	(1,741,590,396)	-	(1,593,879,806)	(1,741,590,396)	(ينزل): مخصص تدني لمحفظه التسهيلات الائتمانية (****)
35,784,109,189	30,010,522,412	-	35,784,109,189	30,010,522,412	صافي ذم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات

(*) تمثل ذم ناجمة عن تحول الالتزامات المحتملة خارج بيان المركز المالي الموحد إلى التزامات فعلية، مثل الاعتمادات الممنوحة لعملاء البنك واستحق موعدها ولم يف العملاء بالتزاماتهم فقام البنك بدفعها نيابة عنهم.

(**) يتم استبعاد أرباح الديون غير المنتجة من الإيرادات التمويلية الخاصة بالسنة.

(***) لم يقم البنك بتحميل وعاء المضاربة بأية أعباء تتعلق بمخصصات تدني ذم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات.

كافة ذم البيوع وأرصدة الأنشطة التمويلية أعلاه هي استثمارات مشتركة مع أصحاب حسابات الاستثمار

بلغت ذم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات غير المنتجة 3,166,228,475 ل.س أي ما نسبته (9.61%) من رصيد ذم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات كما في 2016/03/31 مقابل 3,093,614,524 ليرة سورية أي ما نسبته (8.02%) في 2015/12/31.

بلغت ذم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات غير المنتجة بعد تنزيل الأرباح المحفوظة 2,986,575,885 ل.س أي ما نسبته (9.12%) من رصيد ذم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات بعد تنزيل الأرباح المحفوظة كما في 2016/03/31 مقابل 2,904,070,557 ل.س أي ما نسبته (7.56%) في 2015/12/31.

لا يوجد ذم بيوع مؤجلة ممنوحة للحكومة السورية وبكفالتها.

بموجب اختيارات الجهد المعدة سابقاً قررت الإدارة الاكتفاء بالمخصصات المشككة سابقاً والتي تعادل 183,914,114 ل.س.

يبلغ مخصص الديون المنتجة للتسهيلات المباشرة القائمة بتاريخ 2016/03/31 حسب قرارات مصرف سورية المركزي النافذة مبلغ 17,724,233 ل.س وللتسهيلات غير المباشرة مبلغ وقدره 0 ل.س.

يبلغ مخصص الديون غير المنتجة للتسهيلات المباشرة القائمة بتاريخ 2016/03/31 حسب قرارات مصرف سورية المركزي النافذة مبلغ 1,380,466,277 ل.س وللتسهيلات غير المباشرة مبلغ وقدره 0 ل.س.

لم يقم البنك بتحميل أصحاب حسابات الاستثمار بأي أعباء تتعلق بمخصصات تدني ذم وأرصدة الأنشطة التمويلية.

تم الاحتفاظ بالمخصصات السابقة الفانضة عن متطلبات قرار مجلس النقد والتسليف (902/م.ن.ب4) بمبلغ 169,213,189 ليرة سورية، منها 9,727,417 ليرة سورية مشككة على التسهيلات غير المباشرة، وتبلغ حصة أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة مبلغاً وقدره 28,594,021 ليرة سورية.

مصرف الشام ش.م.م

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة المرحلية

كما في 31 آذار 2016

6 صافي نمم البيوع المؤجلة وأرصدة الأنشطة التمويلية (تتمة):

وفيما يلي تفصيل الحركة على مخصص تدني ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات:

31 كانون الأول 2015			31 آذار 2016			
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	
المجموع	الديون الغير منتجة	الديون المنتجة	المجموع	الديون الغير منتجة	الديون المنتجة	
1,341,414,937	1,288,891,420	52,523,516	1,593,879,806	1,359,974,351	233,905,455	الرصيد في بداية السنة
211,525,683	30,399,007	181,126,676	99,999,902	91,080,330	8,919,572	المكون خلال السنة
-	-	-	-	-	-	الاستردادات خلال السنة
-	-	-	-	-	-	المستخدم من المخصص خلال السنة (ديون معدومة)
40,939,186	40,683,923	255,263	47,710,688	47,710,677	11	فرق سعر الصرف
1,593,879,806	1,359,974,351	233,905,455	1,741,590,396	1,498,765,358	242,825,038	الرصيد في نهاية السنة

إن جميع المخصصات أعلاه محسوبة على أساس العميل الواحد .

إن جميع المخصصات هي من موارد مشتركة.

بلغت المخصصات التي انتقلت إليها نتيجة تسويات أو تسديد ديون وحولت إزاء ديون أخرى حتى 31-03-2016 مبلغ 33,330,787 ليرة سورية مقابل 120,014,939 ليرة سورية في 2015/12/31.

الأرباح المحفوظة:

المجموع		ذاتية		مشتركة		
31 كانون الأول 2015	31 آذار 2016	31 كانون الأول 2015	31 آذار 2016	31 كانون الأول 2015	31 آذار 2016	
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	
176,352,886	189,543,967	-	-	176,352,886	189,543,967	الرصيد في بداية السنة
41,852,843	7,597,868	-	-	41,852,843	7,597,868	الأرباح المحفوظة خلال السنة
(29,099,830)	(17,824,689)	-	-	(29,099,830)	(17,824,689)	الأرباح المحفوظة خلال السنة المحولة إلى إيرادات
-	-	-	-	-	-	الأرباح المحفوظة التي تم إعدامها
438,068	335,444	-	-	438,068	335,444	فرق سعر صرف
189,543,967	179,652,590	-	-	189,543,967	179,652,590	الرصيد في نهاية السنة

7 صافي الموجودات قيد الاستثمار أو التصفية:

المجموع		ذاتية		مشتركة		
31 كانون الأول 2015	31 آذار 2016	31 كانون الأول 2015	31 آذار 2016	31 كانون الأول 2015	31 آذار 2016	
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	
157,532,092	627,692,424	-	-	157,532,092	627,692,424	موجودات مقتناة بغرض المراجعة
71,154,400	71,154,400	-	-	71,154,400	71,154,400	موجودات مقتناة بغرض الإجارة التشغيلية (*)
1,160,000	22,649,709	-	-	1,160,000	22,649,709	موجودات آيلة لوفاء ديون
229,846,492	721,496,533	-	-	229,846,492	721,496,533	الإجمالي
(71,154,400)	(71,154,400)	-	-	(71,154,400)	(71,154,400)	مخصص تدني قيمة موجودات مقتناة بغرض الإجارة التشغيلية (*)
(71,154,400)	(71,154,400)	-	-	(71,154,400)	(71,154,400)	المخصصات
158,692,092	650,342,133	-	-	158,692,092	650,342,133	الصافي

(*) هي عبارة عن قيمة عقار قام البنك خلال عام 2010 بتحويله بالتكلفة من مشاريع قيد التنفيذ إلى موجودات قيد الاستثمار بسبب نية البنك استخدام هذا العقار لأغراض الإجارة التشغيلية والحصول على عائد إيجار منه. ونتيجة للظروف التي مرت بها الدولة وكنتيجة لتعرض المبنى القائم فيه العقار المذكور للسرقة والكسر والحرق فقد قررت إدارة المصرف احتجاز مخصص تدني بكامل قيمته البالغة 71,154,400 ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2012.

مصرف الشام ش.م.م

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة المرحلية

كما في 31 آذار 2016

7 صافي الموجودات قيد الاستثمار أو التصفية (تتمة):

فيما يلي ملخص الحركة على الموجودات التي آلت ملكيتها للمصرف وفاء لديون مستحقة:

إجمالي 2015	إجمالي	31 آذار 2016		رصيد بداية السنة إضافات رصيد نهاية الفترة
		مستملكة أخرى	عقارات مستملكة	
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	
-	1,160,000	-	1,160,000	
1,160,000	21,489,709	-	21,489,709	
1,160,000	22,649,709	-	22,649,709	

8 استثمارات عقارية:

المجموع		ذاتية		مشتركة		البيان
31 كانون الأول 2015	31 آذار 2016	31 كانون الأول 2015	31 آذار 2016	31 كانون الأول 2015	31 آذار 2016	
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	
424,735,000	424,735,000	-	-	424,735,000	424,735,000	استثمارات عقارية بغرض زيادة القيمة (*)
424,735,000	424,735,000	-	-	424,735,000	424,735,000	

(*) خلال عام 2010، قام البنك بتحويل قيمة عقار من مشاريع تحت التنفيذ إلى استثمارات عقارية بسبب نية البنك الاحتفاظ بهذا العقار بغرض توقع زيادة قيمته. إن أي تغير في سعر هذا العقار يعود أثره على حقوق مساهمي البنك فقط كون هذا العقار تم تمويله من رأس مال البنك بشكل كامل، فيما يلي تفصيل الحركة على الاستثمارات العقارية:

31 كانون الأول 2015	31 آذار 2016	
ليرة سورية	ليرة سورية	
424,735,000	424,735,000	تكلفة الإستثمار
-	-	التغير في القيمة العادلة خلال السنة *
424,735,000	424,735,000	

* في 31 آذار 2014 حصل البنك على تقييمين لخبيرين محلفين مستقلين لقيمة العقار وكانت نتيجة التقييمات تدل على ارتفاع قيمة العقارات، وقررت إدارة البنك اختيار التقييم الأقل بسبب الظروف والتغيرات المحيطة حيث تم تحديد التغير في القيمة العادلة للاستثمارات العقارية كما في 31 كانون الأول 2015 والبالغ (178,474,893) ليرة سورية.

9 موجودات أخرى
البيان

31 كانون الأول 2015 ليرة سورية	31 آذار 2016 ليرة سورية	
209,562,857	110,203,794	إيرادات برسم القبض (*)
295,733,081	360,405,873	مصروفات مدفوعة مقدماً
49,452,979	178,737,808	دفعات مقدمة لشراء أصول
3,200,000	3,200,000	تأمينات مدفوعة للغير
100,000	100,000	نعم شركة تأمين (**)
48,962,306	42,633,282	مدينون مختلفون
3,634,364	15,705,020	مخزون طوابع وقرطاسية
610,645,587	710,985,777	المجموع

(*) تمثل إيرادات الاستثمار المحققة وغير مستحقة القبض عن ايداعات وحسابات لدى المصارف والمؤسسات المالية .
(**) يمثل هذا المبلغ المطالبات مع شركة التأمين فيما يتعلق بحادثة السرقة التي تعرض لها فرع حمص .

10 وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي

بناء على قانون إحداث المصارف الخاصة والمشاركة رقم (28) لعام 2001 يجب على المصارف الخاصة أن تحتفظ لدى مصرف سورية المركزي بوديعة مجمدة (محجوزة) تعادل 10% من رأس مال المصرف لا يستحق عليها أية فائدة ، يتم الإفراج عنها عند تصفية المصرف.

31 كانون الأول 2015 ليرة سورية	31 آذار 2016 ليرة سورية	
281,698,513	281,698,513	رصيد الوديعة المجمدة بالليرة السورية
1,452,966,742	1,911,321,318	رصيد الوديعة المجمدة بالدولار الأمريكي (محولاً الى الليرة السورية)
1,734,665,255	2,193,019,831	

11 ايداعات وحسابات استثمار مصارف ومؤسسات مالية:

المجموع		خارج الجمهورية		داخل الجمهورية		
31 كانون الأول 2015	31 آذار 2016	31 كانون الأول 2015	31 آذار 2016	31 كانون الأول 2015	31 آذار 2016	
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	حسابات جارية وتحت الطلب
32,197,669,213	49,100,271,848	184,720,624	948,296,702	32,012,948,589	48,151,975,146	
40,000,000	40,000,000	-	-	40,000,000	40,000,000	حسابات استثمار
32,237,669,213	49,140,271,848	184,720,624	948,296,702	32,052,948,589	48,191,975,146	

12 أرصدة الحسابات الجارية للعملاء:

31 كانون الأول 2015 ليرة سورية	31 آذار 2016 ليرة سورية	
16,412,361,329	14,815,085,279	حسابات جارية / تحت الطلب :
5,629,947,850	5,924,811,191	بالليرة السورية
22,042,309,179	20,739,896,470	بالعملات الأجنبية

بلغت ودائع الحكومة السورية والقطاع العام السوري 11,012,182,560 ليرة سورية أي ما نسبته (53.10%) من إجمالي الودائع مقابل 11,519,845,520 ليرة سورية أي ما نسبته (52.26%) في السنة السابقة.

13 تأمينات نقدية
البيان

31 كانون الأول 2015		31 آذار 2016		
الذاتية	المشتركة	الذاتية	المشتركة	
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	تأمينات مقابل نزم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات
-	-	-	-	تأمينات مقابل تسهيلات غير مباشرة
-	3,448,057,805	-	4,911,110,475	تأمينات أخرى
-	22,193,868,566	-	15,080,786,121	
-	25,641,926,371	-	19,991,896,596	المجموع

(*) بلغت التأمينات التي لا تمنح عوائد مبلغ (19,986,618,271) في نهاية الربع الأول لعام 2016 مقابل (25,621,905,941) في نهاية عام 2015.

14 ذمم دائنة
البيان

31 كانون الأول 2015		31 آذار 2016		
الذاتية	المشتركة	الذاتية	المشتركة	
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	توقيفات محتجزة
-	-	-	-	دائنو عمليات التمويل
-	115,892,457	-	37,799,777	موردين
-	-	-	-	
-	115,892,457	-	37,799,777	المجموع

15 مخصصات متنوعة

رصيد نهاية الفترة	ما تم رده للإيرادات	المستخدم خلال الفترة	المكون خلال الفترة	رصيد بداية السنة	31 آذار 2016	
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	مخصص فروقات القطع التشغيلي
17,707,521	-	-	-	17,707,521	-	
106,219,806	-	-	6,219,806	100,000,000	-	مخصص لمواجهة مخاطر محتملة (*)
9,727,417	-	-	-	9,727,417	-	مخصص الذمم خارج بيان المركز المالي
1,012,500	-	-	137,500	875,000	-	مخصص احتجاز تعويض صراف
56,219,806	-	-	6,219,806	50,000,000	-	مخصص مخاطر نقل الأموال (**)
5,998,382	-	-	-	5,998,382	-	مخصص تكليف ضريبي
196,885,433	-	-	12,577,112	184,308,320		المجموع

15 مخصصات متنوعة (تتمة)

رصيد نهاية الفترة	ما تم رده للإيرادات	المستخدم خلال الفترة	المكون خلال الفترة	رصيد بداية السنة	31 كانون الأول 2015
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	
17,707,521	-	-	-	17,707,521	مخصص فروقات القطع التشغيلي
100,000,000	-	-	12,519,356	87,480,644	مخصص لمواجهة مخاطر محتملة
9,727,417	-	-	-	9,727,417	مخصص الذمم خارج بيان المركز المالي
875,000	-	65,003	-	940,003	مخصص احتجاز تعويض صراف
50,000,000	-	-	24,197,500	25,802,500	مخصص مخاطر نقل الأموال
5,998,382	-	-	-	5,998,382	مخصص تكليف ضريبي
184,308,320	-	65,003	36,716,856	147,656,467	المجموع

(*) قررت إدارة البنك اتخاذ مخصصات إضافية لمواجهة مخاطر محتملة لخسائر الأصول الثابتة تبعاً للظروف المحيطة وزيادة المخاطر المتعلقة بهذه الأصول في بعض الفروع.

(**) قررت إدارة البنك حجز مخصصات لمواجهة مخاطر نقل الأموال بين الفروع تبعاً للظروف المحيطة.

16 ضريبة الدخل

1- 16 مخصص ضريبة دخل المصرف:

إن الحركة على مخصص ضريبة الدخل هي كما يلي:

31 كانون الأول 2015	31 آذار 2016	البيان
ليرة سورية	ليرة سورية	رصيد بداية السنة
4,229,701	80,653,465	رصيد بداية السنة
-	-	ضريبة الدخل المدفوعة
76,423,764	131,453,592	ضريبة الدخل المستحقة
80,653,465	212,107,057	رصيد نهاية السنة

- في عام 2007 م خضع البنك لتدقيق مالي ضريبي من قبل لجنة فرض الضريبة المختصة من مديرية مالية دمشق وكانت نتيجة أعمالها القرار رقم 60/ح/10/2013 الصادر بتاريخ 6-3-2013 عدم وجود أي ضريبة مستحقة على الأرباح نتيجة إقرار الخسارة.
- حول عام 2008 م خضع البنك لتدقيق مالي ضريبي من قبل لجنة فرض الضريبة المختصة من مديرية مالية دمشق وكانت نتيجة أعمالها القرار رقم 206/ح/5/2014 الصادر بتاريخ 3-7-2014 عدم وجود أي ضريبة مستحقة على الأرباح نتيجة إقرار الخسارة.
- حول عام 2010 م خضع البنك لتدقيق مالي ضريبي من قبل لجنة فرض الضريبة المختصة من مديرية مالية دمشق وكانت نتيجة أعمالها القرار رقم 2/ح/4/2016 الصادر بتاريخ 8-2-2016، وقام البنك بتقديم اعتراض أمام لجنة إعادة النظر.
- حول الأعوام 2009، 2011 و2012 لزال البنك يخضع للتدقيق المالي الضريبي ولم يتم إصدار أي قرار حتى تاريخ 31-03-2016.

2- 16 موجودات ضريبية مؤجلة:

إن الحركة على حساب الموجودات/ المطلوبات الضريبية المؤجلة هي كما يلي:

31 كانون الأول 2015		31 آذار 2016		البيان
مطلوبات	موجودات	مطلوبات	موجودات	
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	
-	49,246,416	-	1,348,310	رصيد بداية الفترة *
-	126,500	-	34,375	المضاف
-	(48,024,606)	-	-	المستبعد
-	1,348,310	-	1,382,685	رصيد نهاية السنة*

* جميعها من موارد مالية مشتركة

16 ضريبة الدخل (تتمة)

16-3 ملخص تسوية الربح المحاسبي مع الربح الضريبي

ملخص تسوية الربح المحاسبي مع الربح الضريبي:

31 آذار 2015	31 آذار 2016	
ليرة سورية	ليرة سورية	
1,112,784,693	4,465,629,004	الربح/(الخسارة) قبل الضريبة
		التعديلات
(5,005,377)	-	(استرداد)/مخصص تدني قيم ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية (ديون منتجة)
	99,999,902	مخصص تدني قيم ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية (ديون منتجة)
12,500,000	12,500,107	مخصص مواجهة خسائر طارئة *
(1,083,443)	(1,100,265)	أرباح شركة تابعة
(1,158,143,772)	(4,051,214,381)	أرباح تقييم مركز القطع البنوي غير المحققة
(179,855,011)	-	الأرباح التشغيلية الناجمة عن التعامل بالعملات الأجنبية
-	-	الخسارة الضريبية المدورة
(218,802,910)	525,814,368	(الخسارة)/الربح الضريبي
25%	25%	نسبة الضريبة
(54,700,728)	131,453,592	مقدار ضريبة الدخل
-	(34,375)	إيراد ضريبة الدخل للشركة التابعة
(54,700,728)	131,419,217	مقدار ضريبة الدخل الموحد
-	-	فروقات ضريبية مؤجلة
(54,700,728)	131,419,217	مصروف/(إيراد) ضريبة الدخل الموحد

17 مطلوبات أخرى:

31 كانون الأول 2015	31 آذار 2016	
ليرة سورية	ليرة سورية	
1,489,315	385,753	أرباح محققة لإيداعات وحسابات استثمارية لمصارف ومؤسسات مالية
		غير مستحقة الدفع
182,971,461	246,884,584	حوالات و أوامر دفع
60,155,363	123,851,476	نفقات مستحقة غير مدفوعة
42,830,777	20,065,996	مستحق لجهات حكومية
15,393,309	14,949,947	ذمم دائنة لشبكة الصراف الآلي
245,983	127,953	ذمم دائنة أخرى
3,117,950	9,116,972	توقيفات محتجزة - متعهد استنصاع
33,772,237	25,761,499	موردين
-	-	(*) صندوق المخالفات الشرعية
339,976,395	441,144,181	

(*) يمثل هذا المبلغ الإيرادات والمكاسب المخالفة للشريعة الإسلامية وفق قرار هيئة الرقابة الشرعية، وقد تم التوجيه من قبل هيئة الرقابة الشرعية لأصرفها بأوجه الخير.

مصرف الشام ش.م.م

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة المرحلية كما في 31 آذار 2016

18 حسابات الاستثمار المطلقة:

المجموع	31 كانون الأول 2015		المجموع	31 آذار 2016		البيان
	مصارف ومؤسسات مالية	عملاء		مصارف ومؤسسات مالية	عملاء	
	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	
934,973,875	-	934,973,875	966,624,331	-	966,624,331	حسابات التوفير
2,529,644,397	45,427,547	2,484,216,850	2,693,319,206	72,042,512	2,621,276,694	لأجل
887,130,000	530,000,000	357,130,000	1,724,428,370	415,000,000	1,309,428,370	الوكالات الاستثمارية
4,351,748,273	575,427,547	3,776,320,726	5,384,371,907	487,042,512	4,897,329,395	المجموع
55,494,106	7,337,933	48,156,173	42,576,576	3,851,257	38,725,318	أعباء محققة غير مستحقة الدفع
4,407,242,379	582,765,480	3,824,476,899	5,426,948,483	490,893,770	4,936,054,713	إجمالي حسابات الاستثمار المطلقة

19 احتياطي مخاطر الاستثمار:

31 كانون الأول 2015	31 آذار 2016	البيان
ليرة سورية	ليرة سورية	
123,333,034	138,585,243	رصيد بداية الفترة
11,525,931	2,672,134	الإضافات خلال الفترة
3,726,278	3,366,002	فروق سعر الصرف
138,585,243	144,623,378	الرصيد في نهاية السنة

20 رأس المال المكتوب به وعلاوة (خصم):

حدد رأس مال البنك عند التأسيس بمبلغ 5,000,000,000 ليرة سورية موزعة على 50,000,000 سهم بقيمة اسمية قدرها 100 ليرة سورية للسهم الواحد. لقد ساهم مؤسسوا البنك بتغطية 37,500,000 سهم أي ما يوازي 3,750,000,000 ليرة سورية وهي نسبة 75% من رأس مال البنك. تم طرح 12,500,000 سهم للاكتتاب العام وهو ما يعادل 1,250,000,000 ليرة سورية. تم تسديد 50% من قيمة الأسهم عند الاكتتاب العام ومن خلال المؤسسين.

بتاريخ 8 كانون الأول 2009، وافقت الهيئة العامة غير العادية بالأكثرية بأن يكون موعد سداد القسط الثاني غير المدفوع من قيمة الأسهم حسب اقتراح مجلس إدارة البنك اعتباراً من 8 كانون الأول 2009 ولغاية 29 حزيران 2010.

لغاية 31 كانون الأول 2012، بلغ إجمالي المبالغ المسددة من القسط الثاني مبلغ قدره 2,500,000,000 ليرة سورية وبذلك تم سداد رأس المال بالكامل.

فيما يلي بيان تفاصيل رأس المال المصرح به ورأس المال المدفوع:

31 كانون الأول 2015	31 آذار 2016	البيان
ليرة سورية	ليرة سورية	
5,000,000,000	5,000,000,000	رأس المال المصرح والمكتوب به
5,000,000,000	5,000,000,000	رأس المال المدفوع

بتاريخ 4 كانون الثاني 2010، صدر القانون رقم 3 المتضمن تعديل بعض أحكام مواد القانون رقم 28 لعام 2001 والمرسوم رقم 35 لعام 2005 الذي يتضمن زيادة الحد الأدنى لرأس مال البنوك الإسلامية العاملة في الجمهورية العربية السورية ليصبح 15 مليار ليرة سورية، وقد منحت البنوك المرخصة مهلة ثلاث سنوات لتوفيق أوضاعها بزيادة رأسمالها إلى الحد الأدنى المطلوب، وقد تم تمديد المدة لتصبح خمسة سنوات بموجب المرسوم التشريعي رقم 63 لعام 2013، وبموجب قرار رئاسة مجلس الوزراء رقم 13 / تاريخ 22 نيسان 2015 تم تمديد المهلة لتصبح 6 سنوات.

20 رأس المال المكتتب به وعلاوة (خصم) (تتمة):

كما نص القانون رقم 17 لعام 2011 على تمديد المهلة الممنوحة للمصارف الخاصة بموجب المادة الخامسة من القانون رقم 3 الصادر بتاريخ 4 كانون الثاني 2010 من 3 سنوات إلى 4 سنوات لتوفيق أوضاعها بزيادة رأسمالها إلى الحد الأدنى المطلوب وفقاً لأحكامه.

خلال اجتماع الهيئة العامة غير العادية للمساهمين بتاريخ 20 حزيران 2011، تمت الموافقة على تجزئة الأسهم وفق مضمون المادة 91/ البند 3/ من المرسوم التشريعي رقم 29/ لعام 2011 الذي يقضي بتحديد القيمة الاسمية للسهم الواحد بمائة ليرة سورية وذلك خلال سنتين من تاريخ نفاذ هذا المرسوم. وبناءاً عليه قررت الهيئة العامة للمساهمين تفويض مجلس الإدارة للقيام بمتابعة إجراءات تجزئة الأسهم أمام الجهات المعنية الوصائية. وبتاريخ 22 تشرين الثاني 2011 صدر القرار رقم 119/ م من هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بالموافقة على تعديل القيمة الاسمية لسهم البنك لتصبح مئة ليرة سورية للسهم الواحد ليصبح إجمالي الأسهم 50 مليون سهم. وقد تم تحديد تاريخ تنفيذ التعديل المذكور في سوق دمشق للأوراق المالية في نهاية يوم 6 كانون الأول 2011.

21 احتياطي عام مخاطر التمويل:

- بناء على أحكام قرار مجلس النقد والتسليف رقم (902/م.ن/ب/4) لعام 2012 الذي تم تمديده بموجب قرار مجلس النقد والتسليف رقم 1079/ م ن / ب 4 والصادر بتاريخ 29 كانون الثاني وبموجب التعميم 1/م/1145 تاريخ 1/04/2015، وبموجب التعميم رقم (1/م/2271) تاريخ 1/06/2015، وأحكام قرار مجلس النقد والتسليف رقم (650/م.ن/ب/4) تاريخ 2010/4/14 والمعدل لبعض أحكام القرار رقم (597/م.ن/ب/4) تاريخ 2009/12/9.

- يتم دمج حصة أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة من الاحتياطي العام لمخاطر التمويل في حساب احتياطي مخاطر الاستثمار، ما يعني أنه لا حاجة لتكوين احتياطي عام لمخاطر التمويل في حال أن احتياطي مخاطر الاستثمار يبلغ مقدار احتياطي عام مخاطر التمويل المطلوب تكوينه أو يزيد عنه، ويجب ألا يقل احتياطي مخاطر الاستثمار عن المتطلبات المفروضة بموجب المرسوم التشريعي رقم 35/ لعام 2005 الخاص بالمصارف الإسلامية أو مقدار حصة أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة من الاحتياطي العام لمخاطر التمويل أيهما أكبر.

- يستمر العمل بأحكام المادة 14/ من المرسوم التشريعي رقم 35/ لعام 2005 والخاص بالمصارف الإسلامية جهة استمرار تكوين احتياطي لمواجهة مخاطر الاستثمار المشترك لتغطية خسائر ناتجة عنه وذلك حتى يصبح مبلغ الاحتياطي مثلي رأس المال المدفوع للمصارف الإسلامية أو أي مقدار آخر يحدده مجلس النقد والتسليف.

- تم تعليق تكوين الاحتياطي العام لمخاطر التمويل للأصول الممولة من المساهمين والأموال التي يضمها المصرف لغاية 2016/03/31، حيث بلغ إجمالي احتياطي العام لمخاطر التمويل لغاية 2016/03/31 33,051,351 ل.س وهو نفس المبلغ الذي تم تكوينه بتاريخ 2011/12/31. مع العلم أن المصرف ملزم باستكمال احتجاز الاحتياطي العام لمخاطر التمويل المتوقع وفق أحكام القرار 597/م.ن/ب/4 وتعديله بالقرار 650/م.ن/ب/4 عند انتهاء العمل بالقرار 902/م.ن/ب/4

- تبلغ حصة أصحاب حسابات الاستثمار المطلق من احتياطي مخاطر التمويل والمحتجزة لغاية تاريخ 2016/03/31 مبلغاً وقدره 8,214,105 ليرة سورية وهي محتسبة لتاريخ 2012/9/30 نتيجة تعليق تكوين الاحتياطي مخاطر التمويل للأصول الممولة من أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة بعد التاريخ المذكور.

22 احتياطي القيمة العادلة:

البيان

31 كانون الأول 2015	31 آذار 2016	
ليرة سورية	ليرة سورية	بداية رصيد الفترة
219,296,384	219,296,384	القيمة العادلة للاستثمارات
-	-	احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات
219,296,384	219,296,384	

23 إيرادات ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات:

المشتركة		البيان
31 آذار 2015	31 آذار 2016	
ليرة سورية	ليرة سورية	المراوحة المجموع
176,081,246	561,553,251	
176,081,246	561,553,251	

24 إيرادات من المصارف والمؤسسات المالية:

المشتركة		البيان
31 آذار 2015	31 آذار 2016	
ليرة سورية	ليرة سورية	حسابات استثمارية المجموع
42,859,525	79,566,448	
42,859,525	79,566,448	

25 المصاريف التي يتحملها الوعاء المشترك:

يقوم البنك بتحميل النفقات لوعاء المضاربة بنسبة 50% وذلك وفق السياسات الموافق عليها من قبل الهيئة الشرعية كما يلي:

31 آذار 2015	31 آذار 2016	
ليرة سورية	ليرة سورية	مصاريف البريد والهاتف
1,104,438	818,458	مصاريف طباعة وقرطاسية
614,938	1,452,909	إعلان ومعارض
2,110,077	4,768,565	تعويضات هيئة الرقابة الشرعية
947,369	1,298,293	مصاريف اقامة وضيافة
79,499	202,804	مصاريف أخرى
462,500	585,000	
5,318,820	9,126,029	

26 العائد على حسابات الاستثمار المطلقة بعد خصم احتياطي مخاطر الاستثمار:

تبلغ حصة أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة من الدخل المشترك القابل للتوزيع:

31 آذار 2015	31 آذار 2016	البيان
ليرة سورية	ليرة سورية	عملاء (حسابات استثمار على أساس المضاربة):
1,052,983	2,727,903	توفير
12,979,028	21,321,299	لأجل
20,627,042	12,688,580	عملاء (حسابات استثمار على أساس الوكالة بالاستثمار):
34,659,054	36,737,782	المجموع

لا يحتسب احتياطي مخاطر استثمار على أرباح الوكالات الاستثمارية.

27 حصة المصرف من الدخل المشترك بصفته مضارب ووكيل بالاستثمار ورب مال:

تبلغ حصة المصرف من الدخل المشترك بصفته مضارب ووكيل بالاستثمار ورب مال:

31 آذار 2015	31 آذار 2016	البيان
ليرة سورية	ليرة سورية	بصفته مضارب
13,698,388	5,416,085	بصفته رب مال
144,462,105	587,167,670	المجموع
158,160,494	592,583,754	

28 إيرادات أخرى:		
31 آذار 2015	31 آذار 2016	البيان
ليرة سورية	ليرة سورية	
94,000	-	رسوم ادارية - مرابحة
185,241	184,926	أخرى
279,241	184,926	المجموع
29 نفقات الموظفين:		
31 آذار 2015	31 آذار 2016	البيان
ليرة سورية	ليرة سورية	
40,984,953	129,467,980	رواتب ومنافع وعلاوات الموظفين
3,615,460	5,532,768	مساهمة المصرف في الضمان الاجتماعي
2,182,030	2,011,447	نفقات طبية
1,106,890	4,522,700	مصاريف تدريب وسفر
47,889,332	141,534,895	المجموع
30 مصاريف أخرى:		
31 آذار 2015	31 آذار 2016	البيان
ليرة سورية	ليرة سورية	
24,762,001	38,211,775	مصاريف إيجار
11,477,834	21,944,835	مصاريف أنظمة معلومات
1,416,726	2,041,408	مصاريف البريد والهاتف وشحن
6,701,712	13,792,408	مصاريف استشارات
2,110,077	4,768,565	مصاريف إعلان ومعارض
1,222,455	2,985,142	مصاريف الكهرباء والماء
2,772,687	6,649,700	مصاريف ادارية صرافات الالية
4,674,942	8,542,668	مصاريف سفر ومواصلات وضيافة
1,224,897	1,548,560	مصاريف التنظيف
2,539,711	6,350,755	رسوم وأعباء حكومية
1,021,230	598,789	مصاريف تأمين
947,369	1,298,293	تعويضات هيئة الرقابة الشرعية
671,690	1,334,540	مصاريف حراسة
614,937	1,452,909	مصاريف طباعة وقرطاسية
2,256,487	5,300,192	مصاريف مجلس إدارة وجمعية عمومية
137,300	12,563,800	مصاريف قضائية
630,000	900,000	تبرعات
12,332,373	13,612,497	أخرى
77,514,426	143,896,835	المجموع

31 حصة السهم من ربح (خسارة السنة) (مساهمي المصرف):
البيان

31 آذار 2015	31 آذار 2016	
ليرة سورية 1,167,474,587	ليرة سورية 4,334,198,440	ربح (خسارة) السنة
50,000,000	50,000,000	المتوسط المرجح لعدد الأسهم
23.35	86.68	حصة السهم من ربح (خسارة السنة) (مساهمي المصرف) أساسي

32 النقد وما في حكمه:

31 آذار 2015	31 آذار 2016	البيان
ليرة سورية 6,708,604,134	ليرة سورية 11,353,788,532	نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية تستحق خلال ثلاثة أشهر
35,998,568,977	50,224,061,578	يضاف إيداعات وحسابات استثمار وشهادات لدى المصارف ومؤسسات مصرفية لمدة ثلاثة أشهر أو أقل
(14,446,244,414)	(14,009,781,937)	(ينزل) الإيداعات لبنوك مركزية تستحق خلال ثلاثة أشهر
(15,800,892,800)	(35,090,489,912)	(ينزل) حسابات استثمار وشهادات لدى المصارف ومؤسسات مصرفية لمدة تقل عن ثلاثة أشهر
12,460,035,897	12,477,578,262	

تم استثناء الاحتياطي النقدي لدى مصوف سورية المركزي كونه لا يستخدم في عمليات البنك اليومية.

33 المعاملات مع أطراف ذات علاقة:

فيما يلي ملخص المعاملات مع جهات ذات علاقة خلال 31 آذار 2016:

أخرى (تذكر بالتفصيل)	المشاريع المشتركة	الشركات التابعة	الشركات الزيميلة	الشركات الشفيفة	الشركة الأم	البيان/31 آذار 2016
-	-	-	-	-	11,209,014,996	بنود داخل الميزانية: الموجودات حسابات جارية وتحت الطلب
-	-	-	-	-	13,869,948,808	حسابات استثمارات مطلقة استحقاقها الاصيلي 3 أشهر أو أقل
-	-	-	-	-	7,042,490,796	تأمينات نقدية لدى البنوك والمؤسسات المالية استحقاقها الاصيلي أكثر من 3 أشهر
-	-	-	-	-	27,342,768	موجودات اخرى
-	-	-	-	-	32,148,797,368	مجموع الموجودات
-	-	-	-	-	96,230	بنود داخل الميزانية: المطلوبات حسابات جارية /تحت الطلب :
-	-	115,613,931	-	-	-	ارصدة العملاء الجارية
-	-	150,000,000	-	-	-	حسابات الاستثمار المطلق/الأجل
-	-	-	-	-	-	مطلوبات اخرى
-	-	265,613,931	-	-	96,230	مجموع المطلوبات
						بنود خارج الميزانية:

مصرف الشام ش.م.م
إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة المرحلية
كما في 31 آذار 2016

33 المعاملات مع أطراف ذات علاقة(تتمة):

أخرى (تنكر بالتفصيل)	المشاريع المشتركة	الشركات التابعة	الشركات الزميلة	الشركات الشقيقة	الشركة الأم	البيان/31 آذار 2016
						عناصر بيان الدخل:
-	-	-	-	-	44,229,755	إيرادات الأنشطة الاستثمارية
-	-	1,256,515	-	-	-	العائد على أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة بعد خصم احتياطي مخاطر الاستثمار
-	-	-	-	-	-	مصروفات إدارية وعمومية
-	-	-	-	-	-	إيراد ضريبة الدخل
						معلومات إضافية
-	-	-	-	-	-	نمذ البيع مؤجلة وأرصدة التمويلات
-	-	-	-	-	-	نمذ بيع مؤجلة وأرصدة تمويلات تحت المراقبة
-	-	-	-	-	-	مخصص تدني
-	-	-	-	-	-	إيرادات معلقة
-	-	-	-	-	-	ديون معدومة

فيما يلي ملخص لمنافع (رواتب ومكافآت ومنافع أخرى) الإدارة التنفيذية العليا للمصرف وهيئة الرقابة الشرعية ومجلس الإدارة:

31 آذار 2015	31 آذار 2016	
ليرة سورية	ليرة سورية	
		الإدارة التنفيذية العليا:
9,738,053	33,091,023	رواتب ومكافآت
		مجلس الإدارة:
2,256,487	5,300,192	مصاريف إقامة واجتماعات
		هيئة الرقابة الشرعية:
1,894,738	2,596,585	مصاريف وأتعاب
13,889,278	40,987,800	المجموع

34 القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية التي لا تظهر بالقيمة العادلة بالبيانات المالية:

أولاً- القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية التي لا تظهر بالقيمة العادلة بالبيانات المالية الموحدة:

يُظهر الجدول التالي القيمة الدفترية والعدالة للموجودات والمطلوبات المالية في الميزانية العمومية التي لا تظهر بالقيمة العادلة في البيانات المالية

31 كانون الأول 2015		31 آذار 2016		
القيمة العادلة	القيمة الدفترية	القيمة العادلة	القيمة الدفترية	البيان
38,992,430,535	38,992,430,535	50,224,061,578	50,224,061,578	إيداعات وحسابات استثمار وشهادات لدى المصارف ومؤسسات مصرفية لمدة ثلاثة أشهر أو أقل
5,814,360,031	5,814,360,031	18,518,361,194	18,518,361,194	حسابات استثمار وشهادات لدى المصارف ومؤسسات مصرفية لمدة تزيد عن ثلاثة أشهر
35,784,109,189	35,784,109,189	30,010,522,413	30,010,522,413	ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات
-	-	-	-	موجودات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق
-	-	-	-	المطلوبات المالية
32,237,669,213	32,237,669,213	49,140,271,848	49,140,271,848	إيداعات وحسابات استثمار مصارف ومؤسسات مالية
4,545,827,622	4,545,827,622	5,571,571,861	5,571,571,861	ودائع العملاء
115,892,457	115,892,457	37,799,777	37,799,777	ذمم دائنة
339,976,395	339,976,395	441,144,181	441,144,181	مطلوبات أخرى

35 إدارة المخاطر:

مقدمة:

تعرف إدارة المخاطر بأنها نظام متكامل وشامل لتهيئة البيئة المناسبة والأدوات اللازمة لتوقع ودراسة المخاطر المحتملة وتحديد قياسها ومتابعتها، وتقوم بتحديد مقدار الأثر المحتملة لهذه المخاطر على أعمال البنك وأصوله وإيراداته وتضع الخطط المناسبة لما يلزم ولما يمكن القيام به لتجنب هذه المخاطر أو لكبحها والسيطرة عليها وضبطها للتخفيف من أثارها إن حدثت ووقعت.

تعتبر مسؤولية إدارة المخاطر من مسؤوليات مجلس الإدارة التي يديرها عن طريق لجنة المخاطر المنبثقة عنه إذ يتم تحديد حدود التعرضات للمخاطر بحيث تعتبر هذه الحدود مقبولة في نشاط البنك المصرفي ويتم تحديد هذه الحدود ومراقبتها وقياسها ومتابعتها من قبل إدارة المخاطر التي تتبع مباشرة إلى لجنة المخاطر عن طريق منظومة من التقارير المتكاملة التي تعكس كافة المخاطر التي يواجهها البنك في نشاطه المصرفي من مخاطر ائتمانية ومخاطر سوق وسيولة ومخاطر تشغيلية، هذا وتقوم إدارة المخاطر بتطبيق مقررات مجلس النقد والتسليف ومصرف سورية المركزي والأعراف المصرفية بهذا الخصوص وتقف على تأمين رأس المال الكاف للوقاية من هذه المخاطر إضافة إلى تطبيق دليل الحوكمة وفق قرار مجلس النقد والتسليف رقم 489 لعام 2009 وتطبيق ميثاق بازل II وتقوم بالمتابعة المستمرة للتخفيف من احتمالية وقوع المخاطر والتخفيف من أثر تلك المخاطر إن حدثت ووقعت.

35 إدارة المخاطر (تتمة):

1. مخاطر الائتمان:

إن الممارسات اليومية للأعمال المصرفية تنطوي على تعرض البنك لعدد من المخاطر ومنها مخاطر الائتمان الناتجة عن تخلف أو عجز الطرف الآخر عن الوفاء بالتزاماته تجاه البنك ويقوم البنك بالتأكد من أن هذه المخاطر لا تتعدى الإطار المحدد مسبقاً في سياسة البنك الائتمانية وإدارة المخاطر الائتمانية ويقوم بالحفاظ على مستوياتها ضمن منظومة العلاقة المتوازنة بين المخاطرة والعائد إذ يتم تطبيق القرارات النافذة الصادرة عن مجلس النقد والتسليف ومصرف سورية المركزي والحدود الموصى بها وتجري المراقبة الدورية للتأكد بمدى الالتزام بحدود المخاطر المقبولة عن طريق العديد من التقارير التفصيلية التي تعكس كافة المخاطر التي تواجهها محفظة البنك الائتمانية.

يتم تصنيف التسهيلات الائتمانية وفق قرار التصنيف الصادر عن مجلس النقد والتسليف رقم 597 لعام 2009 وتعديلاته اللاحقة ويتم الأخذ بعين الاعتبار تصنيف دين عملاء البنك في المؤسسات المالية والبنوك الأخرى بحسب المعلومات الواردة دورياً من قسم الأخطار المصرفية لدى مصرف سورية المركزي التي توجب التصنيف بحسب حالة العملاء لدى المؤسسات المالية والبنوك الأخرى، كما يتم الإبلاغ دورياً عن تصنيف عملاء البنك لدينا إلى المصرف المركزي ويتم إيلاء العناية الكاملة للديون المجدولة والمعاد هيكلتها في اعتماد التصنيف ومتابعة الدين القائم.

يقوم البنك بمراقبة مخاطر الائتمان حيث يتم تقييم الوضع الائتماني للعملاء من حيث عناصر المخاطر الائتمانية التي يواجهها العميل خلال فترة حصوله على التسهيلات واحتمالات عدم السداد إضافة إلى حصول البنك على ضمانات مناسبة من العملاء للحالات التي تتطلب ذلك وحسب مستويات المخاطر لكل عميل.

قام البنك بتحديد مستويات مخاطر الائتمان المقبولة من خلال وضع سقف لمقدار المخاطر المقبولة للعلاقة مع العميل الواحد أو مجموعة من العملاء كمجموعات مترابطة وتم تشكيل لجان ائتمانية لمنح القرار الائتماني وفق صلاحيات خاصة بها محددة حسب درجة الخطر ونوع التسهيل والأجل وتم فصل سلطة المنح عن مهام الدراسة وكذلك توجد سلطة رقابة منفصلة عن كل من الجهة المانحة والجهة التي درست الوضع الائتماني للعميل.

لقياس مخاطر الائتمان قام المصرف بوضع نظام لإدارة مخاطر المحفظة الائتمانية بعد أن أخذ بعين الاعتبار ضرورة الفصل الوظيفي بين مهام من أوكل إليهم تنفيذ عملية منح الائتمان من دراسة لملف تسهيلات الزبون والتأكد من استيفائه للمستندات اللازمة والبيانات المالية الحديثة وكافة الشروط التي تؤمن الحد الأدنى من المعلومات المطلوبة وبين من يقومون بتنفيذ التسهيلات المقررة وبين من يقومون بمراقبة الإجراءات والعمليات المطلوبة لمنح الائتمان بشكل يتم التأكد معه من تنفيذ السياسات وإجراءات العمل المقررة التي تضمن تطبيق القرارات والتعليمات النافذة، هذا ويوجد لدى المصرف نظام لمراقبة مدى كفاية المؤنات المقطعة بشكل يتم معه التقيد بمعايير قرارات مجلس النقد والتسليف رقم 597 لعام 2009 وتعديلاته اللاحقة مع الأخذ بعين الاعتبار قياس المديونيات المضمونة بضمانات مقبولة ومدى كفاية هذه الضمانات وطريقة معالجة الديون الغير منتجة.

يعتمد المصرف في قياسه لمخاطر الائتمان على منظومة تقارير تعكس المخاطر الكامنة في محفظة التسهيلات الائتمانية الممنوحة والمستغلة، إذ تحدد طبيعة الائتمان الممنوح من تسهيلات مباشرة وتسهيلات غير مباشرة وتحدد أنواع التسهيلات الممنوحة من مبيعات أو منتجات مصرفية أخرى ...

كما تقوم هذه المنظومة بقياس المخاطر الاقتصادية للمحفظة الائتمانية عن طريق مراقبة حجم التسهيلات الممنوحة والمستغلة لتمويل الأنشطة التجارية والصناعية والخدمية وغيرها من القطاعات الاقتصادية الأخرى إضافة إلى أنها تقوم بقياس التركيز الجغرافي القائم في المحفظة الائتمانية، كما تحدد المجموعات المترابطة وتسلط الضوء على العلاقة فيما بينها وفق قرار مجلس النقد والتسليف رقم 395 لعام 2008 والتعديل بالقرار رقم 661 لعام 2010 وتقوم بقياس حجم التسهيلات الممنوحة والمستغلة لكل مجموعة على حدى بشكل لا تتجاوز معه الحدود الائتمانية القصوى المسموح بها.

يتم قياس حجم الضمانات القائمة وتقسيم إلى ضمانات عينية وضمانات غير عينية ويتم تحديد قيمة الضمانات المقبولة التي تحتسب وفقاً لنماذج قرار مجلس النقد والتسليف رقم 597 لعام 2009 ليتم احتساب صافي المديونيات بعد أن يتم تخفيضها بقيمة الضمانات المقبولة ليتم تحديد التعرضات الخطرة والنسبة الواجب تطبيقها على هذه التعرضات لاقتطاع مخصصات بناء على قرارات تصنيف الديون.

تتم مراقبة السقوف الائتمانية الممنوحة بشكل يحول معه دون حدوث تجاوزات على الحدود التي تم منحها لكل عميل على حدى، كما يتم قياس حجم التسهيلات التي تم تحويلها إلى التنفيذ القانوني وتقرن بحجم الضمانات القائمة والمخصصات الائتمانية التي تم تشكيلها.

هذا ويتم إجراء اختبارات ضغط وفق عدة سيناريوهات لقياس ومراقبة حجم المخاطر الناتجة عن هذه السيناريوهات ومن ثم يتم اقتراح مخصصات إضافية لمواجهة مثل هذه المخاطر.

35 إدارة المخاطر (تتمة):

سياسة إدارة مخاطر الائتمان:

- تحقيق الأمان من خلال التأكد من مصادر سداد العميل وجدارته الائتمانية والضمانات المقدمة.
- تحقيق الانتشار والتنوع من خلال توزيعها حسب القطاعات الاقتصادية وتوزيعها جغرافياً وعدم تركزها على مستوى الزبائن والمجموعات المترابطة ائتمانياً.
- تحقيق الربحية وتحقيق العائد المناسب.
- الموازنة بين آجال الاستحقاق للعوائد والتمويلات.
- تحقيق الاستمرارية من خلال تقييم المخاطر والتحوط منها.

● المخاطر الائتمانية المتعلقة بالتعهدات:

يقوم البنك بتقديم تعهدات لتلبية احتياجات العملاء، تلزم هذه التسهيلات البنك بأداء دفعات بالنيابة عن عملائه، وذلك حسب الضوابط الشرعية المحددة من قبل هيئة الرقابة الشرعية للبنك. ويتم تحصيل هذه الدفعات وفقاً لشروط الاعتماد أو الكفالة. تتسم هذه التسهيلات بنفس المخاطر الائتمانية لئلا تهم الأنشطة التمويلية وتتم الرقابة من هذه المخاطر باتباع نفس سياسات البنك واجراءاته الرقابية من حيث حصر هذه التعهدات مع أطراف مختارة والتقييم المتواصل لملاءمة هذه التسهيلات وترتيبات ضمان اضافية مع الأطراف في الظروف التي تقتضي ذلك.

● التركيز في الحد الأقصى للمخاطر الائتمانية

تم إدارة مخاطر التركزات الائتمانية على مستوى العميل (فرد أو مؤسسة أو بنك مراسل) وعلى مستوى كل مجموعة مترابطة وذلك حسب قرار مجلس النقد والتسليف رقم 395 / من / ب 4 تاريخ 29 أيار 2008، حيث يجب ألا يتجاوز الحد الأقصى للتعرضات الائتمانية 25% من صافي الأموال الخاصة على مستوى العميل (فرد أو مؤسسة)، كما يتم تحديد حجم التعرض الائتماني لكل قطاع اقتصادي أو منطقة جغرافية

35 إدارة المخاطر (تتمة):

1. مخاطر الائتمان (تتمة):

(1) توزيع التعرضات الائتمانية حسب درجة المخاطر:
تتوزع التعرضات الائتمانية حسب درجة المخاطر وفق الجدول:

المجموع	الشركات					الأفراد	31 آذار 2016	البيان
	المصارف والمؤسسات المصرفية الأخرى	الحكومة والقطاع العام	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	الشركات الكبرى	التمويلات العقارية			
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية		
-	-	-	-	-	-	-		ديون متدنية المخاطر
27,717,814,409	-	-	630,279,874	26,682,325,584	359,284,830	45,924,121		عادية (مقبولة المخاطر)
1,082,701,802	-	-	239,477,012	832,886,043	5,488,535	4,850,212		تتطلب اهتماما خاصاً
3,131,249,186	-	-	502,755,399	2,172,990,453	70,712,393	384,790,941		غير منتجة:
183,791,597	-	-	20,690,154	160,255,968	2,503,323	342,152		دون المستوى
204,519,364	-	-	8,367,154	181,324,762	11,408,646	3,418,802		مشكوك في تحصيلها
2,742,938,225	-	-	473,698,091	1,831,409,724	56,800,424	381,029,987		رديئة
31,931,765,397	-	-	1,372,512,285	29,688,202,081	435,485,758	435,565,273		المجموع
(179,652,590)	-	-	(16,024,623)	(113,902,610)	(7,696,526)	(42,028,832)		يطرح: الإيرادات المحفوظة
(1,741,590,396)	-	-	(279,355,033)	(1,032,280,752)	(11,663,681)	(418,290,930)		يطرح: مخصص التدني
30,010,522,412	-	-	1,077,132,630	28,542,018,719	416,125,551	(24,754,488)		الصافي

35 إدارة المخاطر (تتمة):

1. مخاطر الائتمان (تتمة):

(1) توزيع التعرضات الائتمانية حسب درجة المخاطر (تتمة):
تتوزع التعرضات الائتمانية حسب درجة المخاطر وفق الجدول:

المجموع	الشركات					الأفراد	31 كانون الأول 2015	البيان
	المصارف والمؤسسات المصرفية الأخرى	الحكومة والقطاع العام	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	الشركات الكبرى	التمويلات العقارية			
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية		
-	-	-	-	-	-	-	-	ديون متدنية المخاطر
32,763,558,234	-	-	382,962,728	31,957,230,750	378,596,064	44,768,693	-	عادية (مقبولة المخاطر)
1,744,976,058	-	-	322,555,046	1,402,455,387	8,381,610	11,584,016	-	تتطلب اهتماماً خاصاً
3,058,998,669	-	-	521,932,330	2,048,597,033	77,146,121	411,323,184	-	غير منتجة:
56,288,822	-	-	9,946,058	37,898,156	5,944,516	2,500,093	-	دون المستوى
245,347,221	-	-	8,187,053	211,658,559	11,833,654	13,667,955	-	مشكوك في تحصيلها
2,757,362,626	-	-	503,799,219	1,799,040,319	59,367,951	395,155,136	-	رديئة
37,567,532,961	-	-	1,227,450,103	35,408,283,170	464,123,795	467,675,893	-	المجموع
(189,543,967)	-	-	(27,858,644)	(110,640,552)	(7,199,633)	(43,845,138)	-	يطرح: الإيرادات المحفوظة
(1,593,879,806)	-	-	(201,690,015)	(965,480,381)	(11,926,521)	(414,782,889)	-	يطرح: مخصص التدني
35,784,109,189	-	-	997,901,444	34,332,162,237	444,997,641	9,047,866	-	الصافي

35 إدارة المخاطر (تتمة):

1. مخاطر الائتمان (تتمة):

2 () التركيز حسب القطاع الاقتصادي :

يوضح الجدول التالي التركيز في التعرضات الائتمانية حسب القطاع الاقتصادي:

القطاع الاقتصادي									
إجمالي	أخرى	حكومة وقطاع عام	أفراد	زراعة	عقارات	تجارة	صناعة	مالي	البند
9,820,606,304	-	-	-	-	-	-	-	9,820,606,304	أرصدة لدى مصارف مركزية
50,224,061,578	-	-	-	-	-	-	-	50,224,061,578	- إيداعات وحسابات استثمار وشهادات لدى المصارف ومؤسسات مصرفية لمدة ثلاثة أشهر أو أقل
18,518,361,194	-	-	-	-	-	-	-	18,518,361,194	- حسابات استثمار وشهادات لدى المصارف ومؤسسات مصرفية لمدة تزيد عن ثلاثة أشهر
30,010,522,413	526,373,853	-	475,524,407	34,453,439	557,210,581	25,309,817,470	3,107,142,664	-	ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات
108,573,551,489	526,373,853	-	475,524,407	34,453,439	557,210,581	25,309,817,470	3,107,142,664	78,563,029,076	الإجمالي / 03/31 / 2016
94,647,916,143	563,104,990	-	527,621,567	25,539,943	567,956,388	31,354,067,369	2,745,818,932	58,863,806,954	الإجمالي / 12/31 / 2015

35 إدارة المخاطر (تتمة):

1. مخاطر الائتمان (تتمة):

الديون المجدولة :

هي تلك الديون التي سبق وأن صُنفت كذمم بيوع مؤجلة وأرصدة تمويلات غير منتجة وأُخرجت من إطار ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات غير المنتجة بموجب جدولة أصولية وتم تصنيفها كديون تتطلب اهتمام خاص، وقد بلغ إجماليها كما في نهاية الفترة الحالية 8,472,372 ليرة سورية، وكلها معاد جدولتها بموجب قلب الدين (مقابل 39,671,265 ليرة سورية ، منها 37,924,340 ليرة سورية معاد جدولتها بموجب قلب الدين كما في نهاية السنة السابقة.)

الديون المعاد هيكلتها :

يقصد بإعادة الهيكلة إعادة ترتيب وضع ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات من حيث تعديل الأقساط أو إطالة عمر التمويل أو تأجيل بعض الأقساط أو تمديد فترة السماح... الخ، وتم تصنيفها كديون تتطلب اهتمام خاص، ولا يوجد ديون معاد هيكلتها كما في نهاية الفترة الحالية (مقابل 138,201,404 ليرة سورية ، وكلها معاد جدولتها بموجب قلب الدين كما في نهاية السنة السابقة.)

الضمانات المحتفظ بها والتحسينات الائتمانية:

يعتمد المصرف على عدة أساليب وممارسات لتخفيف مخاطر الائتمان، منها الحصول على ضمانات حيث يتم قبول الضمانات وفق معايير وأسس معتمدة مصنفة حسب العمليات الائتمانية مع المؤسسات التجارية وحسب العمليات الائتمانية مع الأفراد، إذ يتم قبول الرهونات العقارية للمباني السكنية والعقارات والأوراق المالية والسيارات والضمانات النقدية.

و تقوم سياسة البنك على التأكد والتحقق من صحة الضمانات المقدمة وموائمتها ومطابقتها ومتابعة تجديدها حسب الحاجة ويتم تقييمها وفق قرارات وتعليمات مصرف سورية المركزي المتعلقة بهذا الشأن.

من الممكن أن تتعرض الضمانات العقارية لخطر مباشر يؤثر على القيمة السوقية لها أو يعيق موضوع التنفيذ القانوني عند البيع في المزداد العلني نتيجة الظروف التي يمكن أن تتعرض لها المنطقة الجغرافية التي وجدت فيها هذه العقارات، ولتدارك هذا الخطر يتم مراقبة القيمة السوقية للضمانات ويتم مراجعة القيمة السوقية لها عند تجديد التسهيلات وكلما دعت الحاجة لذلك ويتم إجراء التخمين العقاري إن أمكن ويتم التحفظ على نسبة من القيمة السوقية تتناسب وواقع المنطقة التي يوجد بها العقار، ويتم دراسة مدى كفاية المخصصات التي يتم تشكيلها لمواجهة صافي مديونية الزبائن وفقاً لتعليمات مصرف سورية المركزي وقرارات مجلس النقد والتسليف رقم 597 لعام 2009 ورقم 902 لعام 2012.

35 إدارة المخاطر (تتمة):

1. مخاطر السوق:

- هو الخطر الذي يتعرض له البنك نتيجة للتغيرات المعاكسة في قيمة أدواته المالية بسبب التغيرات في المعدلات أو الأسعار بالسوق وتشمل ما يلي:
- التغير في معدلات أسعار الفائدة كمؤشر ومعدلات الربح.
 - التغير في معدلات أسعار الصرف الأجنبي.
 - التغير في أسعار الأوراق المالية.
 - التغير في أسعار السلع.
- سياسة إدارة مخاطر السوق:**
- التعرف على المخاطر السوقية التي يواجهها البنك في عمله المصرفي وتقدير الخسائر الممكن حدوثها نتيجة هذه المخاطر وتحديد المخففات.
 - إعداد الدراسات التحليلية لمخاطر السوق ودراسة اتجاهات عوائد الاستثمار وأسعار الصرف المتوقعة والاستثمار في ضوء هذه الدراسات.
 - وضع حدود للاستثمار على مستوى البلاد - العملة - السوق - الأداة والطرف المقابل.
 - وضع آليات للحد من مخاطر السلع والمخزون من خلال اعتماد الشراء مع حق الرجوع ووعد الشراء الملزم.
 - تشكيل مخصصات مناسبة لتخفيض مخاطر تغير العوائد.
 - تحقيق التنوع في محفظة البنك بحيث تحقق التنوع الجغرافي وتنوع العملات وإدارة مراكز العملات التشغيلية وإدارة هذه المخاطر بما يتناسب مع قرارات مجلس النقد والتسليف ومصرف سورية المركزي من حيث الحدود المسموح بها.
 - تحقيق النماذج بين السياسة المتحفظة والمعتدلة.

أ - مخاطر معدل العائد :

تختلف مخاطر معدل العائد عن مخاطر سعر الفائدة من حيث أن المؤسسات التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية تهتم بنتائج انشطتها الاستثمارية والتمويلية في نهاية فترة حياة الاستثمار والبضائع وبالتالي تعتبر المخاطر المصاحبة لهامش الربح منخفضة لأن البنك يقبل الودائع المستحقة للأرباح على أساس المضاربة دون أن يتعهد مسبقاً بأية أرباح لأصحاب حسابات الاستثمار المطلق إذ أنه وبموجب عقد المضاربة يتحمل المودع خسارة أمواله في حين يخسر البنك بصفته المضارب جهده، أما في حال الخسارة لأسباب التعدي والتقصير يتحمل البنك لكامل الخسارة

يقوم البنك بقياس مخاطر السوق بطريقة القياس المعيارية القائمة على قياس مخاطر أسعار العوائد للأوراق المالية المحتفظ بها بغرض المتاجرة عن طريق تثقيفها ومن ثم قياس مخاطر العوائد على الأوراق المالية والصكوك ذات المعدل المعلوم بهدف تحديد مخاطر السوق العامة المرتبطة بسعر العائد ومن ثم تخصيص جزء من رأس المال بهدف تغطية مخاطر تغير أسعار العوائد والبنك لم يقم بشراء أي أدوات مالية بغرض المتاجرة ولم يشكل أي محفظة أوراق مالية.

يتعرض البنك لمخاطر أسعار الصرف ومخاطر الدول والبنوك الخارجية ويلجأ البنك لتخفيف هذه المخاطر إلى وضع سقف وحدود للتعاملات بالعملات الأجنبية ومراكز القطع وسقف للدول والبنوك المختلفة بشكل يحقق التنوع الجيد مما يسهم بعدم تركيز المخاطر، كما يتعرض البنك إلى مخاطر انخفاض الودائع ومخاطر تغيرات العائد الموزع لذا يقوم البنك بأخذ هامش أمان عند تسعير المراجعات بحيث يتجاوز معدل العائد السائد في السوق لتغطية هذه المخاطر.

يتعرض البنك لمخاطر معدل العائد نتيجة لوجود فجوة في مبالغ الموجودات والمطلوبات حسب الأجل الزمنية المتعددة، ويقوم البنك بإدارة هذه المخاطر عن طريق تحديد نسب معدلات الأرباح المستقبلية وفق توقعات ظروف السوق وتطوير أدوات جديدة تتوافق مع الشريعة الإسلامية وذلك من خلال استراتيجية إدارة المخاطر لدى البنك، هذا ويتم تطبيق القرارات الصادرة عن مجلس النقد والتسليف ومصرف سورية المركزي بخصوص إدارة الفجوات ضمن الفترات الزمنية المحددة في هذه القرارات، وفي هذا الصدد وللتخفيف من المخاطر تتم موازنة آجال استحقاق الموجودات والمطلوبات ودراسة الفجوات ودراسة اتجاهات عوائد الاستثمار وأسعار الصرف المستقبلية والاستثمار في ضوء هذه الدراسات التي تجري عمليات تحليل حساسية لأرباح البنك ومعدل العوائد والأرباح.

ب - المخاطر التجارية المنقولة

هي المخاطر الناجمة عن الموجودات التي يديرها البنك نيابة عن أصحاب الاستثمار والتي يتم تحميلها فعلياً على رأس مال البنك لأنها تتبع إجراء التنازل عن جزء من نصيبها أو كل نصيبها في أرباح المضارب من هذه الأموال لأصحاب حسابات الاستثمار حينما توجد ضرورة لذلك نتيجة لضغوط تجارية بهدف زيادة العائد الذي كان سيدفع في المقابل لأصحاب هذه الحسابات ويسري هذا بشكل خاص على حسابات الاستثمار المطلقة المشاركة في الأرباح وهذا يعني أن معدل العائد المدفوع لأصحاب حسابات الاستثمار يعدل على حساب نصيب مساهمي البنك في الأرباح، وينشأ ذلك إما نتيجة لمخاطر معدل العائد عندما تستثمر أموال حسابات الاستثمار في موجودات مثل المراجحة بفترة استحقاق طويلة نسبياً وبمعدل عائد لا يلبي التوقعات الحالية في السوق أو نتيجة لمخاطر سوق أخرى، وبهذا الصدد يقوم البنك بالتحكم بنسبة المضارب وإدارة مخاطر السيولة مع الاحتفاظ بمعدل كفاية رأس مال يكفي لمواجهة المخاطر التجارية المنقولة.

35 إدارة المخاطر (تتمة):

2. مخاطر السوق (تتمة):

ج - المخاطر الخاصة بالعقود :

هي المخاطر التي تحول إلى المساهمين من أجل حماية أصحاب الحسابات الاستثمار من تحمل بعض أو كل المخاطر التي يكونون معرضين لها تعاقدياً في عقود التمويل بالمضاربة. وفقاً لعقد المضاربة والذي يتم بموجبه المشاركة في الأرباح وتحمل الخسائر، يتحمل أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة، من حيث المبدأ، المخاطر الناشئة عن الموجودات التي تم استثمار أموالهم فيها، ولكنهم يستفيدون من المخاطر التجارية المنقولة التي تتحملها مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية، وتحقق هذه المشاركة في المخاطر من خلال إنشاء واستخدام الاحتماليات المختلفة مثل احتياطي معدل الأرباح، ودعم حصة المضارب من الأرباح لأجل تعديل العوائد القابلة للدفع إلى أصحاب حسابات الاستثمار من تعرضهم لمخاطر تقلب العوائد الإجمالية الناتجة عن المخاطر المصرفية، وبالتالي تمكين سداد العوائد التنافسية في السوق يقوم البنك بالإفصاح عن سياسة الحصص النسبية لمختلف عقود التمويل وتخصيص راس مال لمختلف أنواع عقود التمويل الإسلامي وذلك من خلال معيار الإفصاح لتعزيز الشفافية وانضباط السوق الخاص بالمؤسسات المالية الإسلامية .

د - مخاطر العملات الأجنبية :

هي المخاطر الناتجة عن تغير قيمة الأدوات المالية نتيجة التغير في أسعار العملات الأجنبية حيث تعتبر الليرة السورية عملة الأساس للبنك وتتم مراقبة العملات الأجنبية بشكل يومي من خلال الوقوف على نسبة مركز القطع التشغيلي الصافي الذي يجب أن لا يتجاوز +/5% من قيمة الأموال الخاصة بالصفحة للمصرف، وتتم أيضاً مراقبة مركز القطع الإجمالي الذي يجب أن لا يتجاوز ما نسبته 60% من قيمة الأموال الخاصة بالصفحة هذا وتعتمد السياسة العامة للبنك في إدارة العملات الأجنبية على أساس تصفية المراكز أولاً بأول وتغطية المراكز المطلوبة حسب احتياجات العملاء من الاعتمادات المستندية والحوالات وبوالص التحصيل. لا يتعامل البنك مع المشتقات المالية كعقود الصرف الأجلة أو عقود مقايضة العملة الأجنبية ولا يقوم بأي عمليات تغطية تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية. يقوم البنك بالاحتفاظ بفجوة موجبة لكافة العملات الأجنبية بحيث أن الموجودات بكل عملة أجنبية أكبر من التزامات البنك بهذه العملة.

هـ - مخاطر أسعار الأسهم

تنتج مخاطر أسعار الأسهم عن التغير في القيمة العادلة للاستثمارات في الأسهم إلا أن البنك لم يقم بالاستثمار في سوق الأدوات المالية عن طريق شراء أسهم بهدف المضاربة أو تحصيل عوائد، إذ لا توجد لدى المصرف سوى أسهم حقوق الملكية الخاصة به المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

و - مخاطر السلع :

تنشأ مخاطر السلع عن التقلبات في قيمة الموجودات القابلة للتداول أو الإجارة أو قيد الاستثمار أو قيد التصفية وترتبط بالتقلبات الحالية والمستقبلية حيث يتعرض البنك إلى خطر تقلب أسعار السلع المشتراة المدفوعة بالكامل بعد إبرام عقود السلم وخلال فترة الحيازة وإلى خطر تقلب في القيمة المتبقية للموجودات المؤجرة كما في نهاية مدة الإجارة إن كان يمارس هذين النوعين من التسهيلات الائتمانية، إلا أن المصرف قد حدد منتجات يمارس بها نشاطه التمويلي القائمة على تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية عن طريق حصر المنتجات الائتمانية بمنتج المرابحة حالياً الذي يجنب البنك الاحتفاظ بالسلعة لفترة طويلة إذ أن الفترة الفاصلة ما بين شراء البضائع وبيعها لا تتضمن المخاطر التي تتضمنها منتجات السلم والإجارة المنتهية بالتمليك وغيرها من المنتجات المصرفية الإسلامية، إذ يتحمل البنك مخاطر وجود عيوب مخفية في السلعة الممولة نتيجة قيامه بشرائها من مورديها بشكل يهدف لبيعها لعميل البنك، وفيما يخص نكول عميل البنك عن شراء السلعة بعد قيام البنك بشرائها يقوم البنك بالتحوط من هذا النوع من الخطر عن طريق تضمين عقد شراء البضاعة حق الرجوع على المورد خلال فترة زمنية محددة، ويقوم البنك بتنفيذ هذا الحق في حال نكول العميل عن شراء السلعة من البنك. يقوم البنك باستخدام أساليب التوقعات المناسبة لتقييم القيمة المحتملة لهذه الموجودات مع الأخذ بعين الاعتبار العوامل المؤثرة على سعر السلع (مستوى التضخم-سعر الصرف-الظروف الاقتصادية-تكلفة الإنتاج-مدى توفر البديل-الاستقرار السياسي).

35 إدارة المخاطر (تتمة):

2. مخاطر السوق (تتمة):

ز - مخاطر العملات

مخاطر العملات الأجنبية هي المخاطر الناتجة عن تغير قيمة الادوات المالية نتيجة التغير في أسعار الصرف للعملات الأجنبية مع الاعتبار أن الليرة السورية عملة الأساس للبنك، وتتم إدارة مخاطر العملات الأجنبية فيما بينها بناء على تحديد حد أقصى للخسارة اليومية في عمليات الفوركس. وفيما يلي أثر سيناريو زيادة سعر صرف العملات الأجنبية 10%:

ليرة سورية		31 آذار 2016	
الأثر على حقوق الملكية	الأثر على الأرباح والخسائر قبل الضريبة	مركز القطع	العملة
1,508,020,956	1,447,580,895	14,475,808,950	دولار أمريكي (دائن)
3,890,475	5,187,300	51,872,997	يورو (دائن)
20,497	27,329	273,293	جنيه استرليني (دائن)
-	-	-	ين ياباني (دائن)
175,552,820	234,070,427	2,340,704,272	عملات اخرى (دائن)

ليرة سورية		31 كانون الأول 2015	
الأثر على حقوق الملكية	الأثر على الأرباح والخسائر قبل الضريبة	مركز القطع	العملة
1,379,132,621	1,410,770,261	14,107,702,608	دولار أمريكي (دائن)
1,564,787	2,086,383	20,863,825	يورو (دائن)
347,537	463,382	4,633,822	جنيه استرليني (دائن)
632,904	843,872	8,438,718	ين ياباني (دائن)
(112,849,646)	(150,466,195)	(1,504,661,947)	عملات اخرى (مدين)

35 إدارة المخاطر (تتمة):

1. مخاطر السيولة:

تتمثل مخاطر السيولة في عدم قدرة المصرف على توفير التمويل اللازم لتأدية التزاماته في تواريخ استحقاقها وتمويله لزيادة الموجودات، وللوقاية من هذه المخاطر تقوم الإدارة بتنويع مصادر التمويل وإدارة الموجودات وإدارة نسب السيولة ومراقبتها يوميا.

يقوم المصرف بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية ويحتفظ بنسبة كافية من السيولة وفق قرار مجلس النقد والتسليف الخاص بالسيولة رقم 588 / م.ن / ب 4 لعام 2009 الذي أوجب أن يحتفظ المصرف في كل يوم عمل بنسبة سيولة بكافة العملات لا تقل عن 30% على أن لا تقل نسبة السيولة بالليرات السورية عن 20%. بلغت نسبة السيولة بالليرات السورية 57.36% كما في 31 آذار 2016 بينما بلغت 62.39% كما في 31 كانون الأول 2015.

يشار إلى أن أعلى نسبة للسيولة بكافة العملات خلال الربع الأول من عام 2016 كانت قد بلغت 80.44% بينما بلغت أدنى نسبة للسيولة خلال نفس الفترة 52.71%.

قامت إدارة المصرف بمجموعة كبيرة من الخطوات الهادفة لتخفيض مخاطر السيولة:

- من ناحية إدارة الأصول: إدارة مكونات المحفظة الائتمانية بالشكل الذي يتناسب مع واقع السيولة القائم لدى المصرف.
- من ناحية إدارة المطلوبات: إصدار منتج الوكالة ومنتج الودائع لشهر وحملة إعلانية لجذب الودائع.
- من ناحية إدارة سعر العائد: تخفيض نسبة المضارب بهدف زيادة الودائع.
- من ناحية إدارة طرفي الميزانية: تشجيع الودائع التبادلية مع البنوك وإعطاء تمويلات بغطاء نقدي كامل.
- من ناحية إدارة الالتزامات خارج الميزانية: إصدار اعتمادات بغطاء نقدي كامل.

كما يقوم البنك أيضا ووفق القوانين المرعية في سورية وحسب قرار مجلس الوزراء رقم 5938 بتاريخ 2 أيار 2011 بالاحتفاظ لدى مصرف سورية المركزي باحتياطي نقدي إلزامي على ودائع الزبائن بمعدل 5%.

هذا وتتم مراقبة استحقاقات الموجودات والمطلوبات بصورة مستمرة للتأكد من توفر السيولة الكافية.

اختبارات الجهد على نسبة السيولة بالليرات السورية:

يقوم المصرف بإجراء اختبارات جهد على نسب السيولة اليومية لتحديد حجم مخاطر السيولة وفق عدة سيناريوهات معتمدة من قبل الإدارة ويتم تحديد احتياجات السيولة المطلوبة بناء على هذه السيناريوهات للوصول إلى نسب السيولة المحددة من قبل الإدارة والمحافظة عليها لتبقى أعلى من المعدلات المسموح بها.

35 إدارة المخاطر (تتمة):

3. مخاطر السيولة (تتمة)

أولاً: يلخص الجدول أدناه توزيع الموجودات والمطلوبات (غير مخصومة) على أساس الفترة المتبقية للاستحقاق التعاقدية بتاريخ البيانات المالية:

المجموع	خمس سنوات فأكثر	من سنة الى خمس سنوات	أكثر من 9 أشهر إلى سنة	أكثر من 6 أشهر إلى 9 أشهر	أكثر من 3 أشهر إلى 6 أشهر	أكثر من شهر إلى 3 أشهر	أكثر من 7 أيام إلى شهر	حتى 7 أيام	المبلغ بالآلاف الليرات السورية
									الموجودات
12,702,737	-	-	-	-	-	-	-	12,702,737	نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي
50,224,062	-	-	-	-	-	4,587,119	6,642,750	38,994,193	حسابات جارية وإيداعات قصيرة الأجل لدى البنوك والمؤسسات المالية
18,518,361	-	-	6,492,325	3,430,270	8,595,766	-	-	-	إيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية
30,010,522	60,860	1,265,735	653,951	2,187,013	8,621,448	2,217,594	494,814	14,509,108	ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية
650,342	-	650,342	-	-	-	-	-	-	صافي الموجودات قيد الاستثمار أو التصفية
424,735	424,735	-	-	-	-	-	-	-	استثمارات عقارية
555,807	555,807	-	-	-	-	-	-	-	الممتلكات والمعدات ومشاريع تحت التنفيذ
1,954	1,954	-	-	-	-	-	-	-	موجودات غير ملموسة
1,383	-	-	-	-	1,383	-	-	-	موجودات ضريبة الدخل المؤجلة
710,986	-	-	25,235	15,389	373,003	67,795	1,575	227,989	موجودات أخرى
2,193,020	2,193,020	-	-	-	-	-	-	-	الوديعة المجمدة لدى مصرف سورية المركزي
115,993,909	3,236,376	1,916,077	7,171,510	5,632,672	17,591,600	6,872,507	7,139,139	66,434,027	مجموع الموجودات
49,140,272	-	-	40,000	-	-	-	-	49,100,272	الحسابات الجارية وإيداعات للبنوك والمؤسسات المالية
20,739,896	-	2,073,990	2,073,990	3,110,984	3,110,984	3,110,984	3,110,984	4,147,979	أرصدة الحسابات الجارية للعملاء
19,991,897	-	-	171,329	68,456	7,305,712	1,307,767	154,791	10,983,842	تأمينات نقدية
37,800	-	-	-	-	-	-	-	37,800	ذمم داننة
196,885	-	189,875	-	-	-	-	-	7,011	مخصصات متنوعة
212,107	-	131,454	-	-	-	80,653	-	-	مخصص ضريبة الدخل
441,144	-	-	386	-	-	141,387	-	299,372	مطلوبات أخرى
90,760,001	-	2,395,318	2,285,704	3,179,441	10,416,696	4,640,792	3,265,776	64,576,275	مجموع المطلوبات
5,571,572	-	810,539	725,664	538,600	1,643,791	927,807	634,094	291,076	حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق
96,331,573	-	3,205,857	3,011,368	3,718,041	12,060,487	5,568,599	3,899,870	64,867,351	مجموع المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق
19,662,335	3,236,376	(1,289,780)	4,160,142	1,914,631	5,531,113	1,303,908	3,239,269	1,566,676	فجوة السيولة 31 آذار 2016

35 إدارة المخاطر (تتمة):

3. مخاطر السيولة (تتمة):

أولاً: يلخص الجدول أدناه توزيع الموجودات والمطلوبات (غير مخصومة) على أساس الفترة المتبقية للاستحقاق التعاقدية بتاريخ البيانات المالية:

المجموع	خمس سنوات فأكثر	من سنة الى خمس سنوات	أكثر من 9 أشهر إلى سنة	أكثر من 6 أشهر إلى 9 أشهر	أكثر من 3 أشهر إلى 6 أشهر	أكثر من شهر إلى 3 أشهر	أكثر من 7 أيام إلى شهر	حتى 7 أيام	كما في 31 كانون الأول 2015 المبلغ بالآلاف الليرات السورية	الموجودات
16,481,055	-	-	-	-	-	-	-	16,481,055	نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي	
38,992,431	-	-	-	-	-	4,892,245	8,115,192	25,984,994	حسابات جارية وإيداعات قصيرة الأجل لدى البنوك والمؤسسات المالية	
5,814,360	-	-	2,607,656	218,395	2,988,309	-	-	-	إيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية	
35,784,109	71,284	1,143,112	1,237,534	1,149,116	3,090,481	23,498,625	4,054,422	1,539,534	ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية	
158,692	-	158,692	-	-	-	-	-	-	صافي الموجودات قيد الاستثمار أو التصفية	
424,735	424,735	-	-	-	-	-	-	-	استثمارات عقارية	
512,692	512,692	-	-	-	-	-	-	-	الممتلكات والمعدات ومشاريع تحت التنفيذ	
1,956	1,956	-	-	-	-	-	-	-	موجودات غير ملموسة	
1,348	-	-	-	-	1,348	-	-	-	موجودات ضريبة الدخل المؤجلة	
610,646	-	-	6,095	-	315,232	28,464	149,701	111,153	موجودات أخرى	
1,734,665	1,734,665	-	-	-	-	-	-	-	الوديعة المجمدة لدى مصرف سورية المركزي	
100,516,689	2,745,332	1,301,804	3,851,286	1,367,511	6,395,370	28,419,334	12,319,315	44,116,736	مجموع الموجودات	
32,237,669	-	-	-	-	-	-	-	32,237,669	الحسابات الجارية وإيداعات البنوك والمؤسسات المالية	
22,042,309	-	2,204,231	2,204,231	3,306,346	3,306,346	3,306,346	3,306,346	4,408,462	أرصدة الحسابات الجارية للعملاء	
25,641,926	-	-	55,511	383,283	541,503	19,958,994	2,478,048	2,224,587	تأمينات نقدية	
115,892	-	-	-	-	-	-	-	115,892	ذمم دائنة	
184,308	177,435	-	-	-	-	-	-	6,873	مخصصات متنوعة	
80,653	-	-	-	-	-	80,653	-	-	مخصص ضريبة الدخل	
339,976	-	-	-	-	68,388	2,896	-	268,693	مطلوبات أخرى	
80,642,735	177,435	2,204,231	2,259,742	3,689,630	3,916,238	23,348,889	5,784,394	39,262,177	مجموع المطلوبات	
4,545,828	138,585	380,503	516,455	587,980	907,206	1,263,958	435,457	315,683	حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق	
85,188,563	316,020	2,584,733	2,776,197	4,277,610	4,823,443	24,612,848	6,219,852	39,577,859	مجموع المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق	
15,328,126	2,429,312	(1,282,929)	1,075,088	(2,910,099)	1,571,927	3,806,486	6,099,463	4,538,876	فجوة السيولة 2015	

35 إدارة المخاطر (تتمة):

3. مخاطر السيولة (تتمة):
ثانياً : بنود خارج بيان المركز المالي

المجموع	أكثر من 5 سنوات	من 1 لغاية 5 سنوات	لغاية سنة	كما في 31 آذار 2016
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	
4,207,020,134	-	-	4,207,020,134	الاعتمادات والقبولات
2,272,508,051	-	-	2,272,508,051	السقوف غير المستغلة
1,233,002,326	-	-	1,233,002,326	الكفالات
7,712,530,511	-	-	7,712,530,511	المجموع
المجموع	أكثر من 5 سنوات	من 1 لغاية 5 سنوات	لغاية سنة	كما في 31 كانون الأول 2015
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	
3,239,556,540	-	-	3,239,556,540	الاعتمادات والقبولات
3,227,245,776	-	-	3,227,245,776	السقوف غير المستغلة
452,261,951	-	-	452,261,951	الكفالات
6,919,064,267	-	-	6,919,064,267	المجموع

36 التحليل القطاعي:

يمثل قطاع الأعمال القطاع الرئيسي بينما يمثل قطاع التوزيع الجغرافي القطاع الثانوي.

• قطاع الأعمال:

يتم تنظيم البنك لأغراض إدارية من خلال أربعة قطاعات أعمال رئيسية هي:

- التجزئة: يشمل متابعة ودائع العملاء الأفراد والأعمال الصغيرة ومنحهم التمويل الإسلامي وخدمات أخرى.
- الشركات: يشمل متابعة الودائع والتسهيلات الائتمانية والخدمات البنكية الإسلامية الخاصة بالعملاء من المؤسسات.
- القطاع العام: يشمل التسهيلات الائتمانية الخاصة بمؤسسات القطاع العام.
- أخرى: يشمل هذا القطاع تقديم خدمات التداول والخزينة وإدارة أموال البنك.

البيان	الأفراد	المؤسسات	الخزينة	التجارة الخارجية	أخرى	31 آذار 2016	31 آذار 2015
	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية		ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية
إجمالي الإيرادات	20,313,992	541,239,259	4,251,930,955	20,405,800	87,697,882	4,921,587,889	1,591,657,362
مخصص تدني للتمويلات الممنوحة	-	(99,999,903)	-	-	-	(99,999,903)	(20,410,020)
تدني قيمة الموجودات المالية	-	-	-	-	-	-	(250,000,000)
نتائج أعمال القطاع	20,313,992	441,239,356	4,251,930,955	20,405,800	87,697,882	4,821,587,986	1,321,247,341
مصاريف غير موزعة على القطاعات	-	-	-	-	(355,958,982)	(355,958,982)	(208,462,648)
حصة المصرف من أرباح (خسائر) الشركات الزميلة	-	-	-	-	-	-	-
الربح قبل الضرائب	-	-	-	-	-	4,465,629,004	1,112,784,693
ضريبة الدخل	-	-	-	-	-	(131,419,217)	54,700,728
صافي ربح (خسائر) السنة	-	-	-	-	-	4,334,209,787	1,167,485,421
معلومات أخرى	-	-	-	-	-	-	-
موجودات القطاع	395,406,277	29,615,116,134	80,560,649,868	994,713,432	-	111,565,885,713	97,281,517,156
استبعاد الموجودات والمطلوبات بين القطاعات	-	-	-	-	-	-	-
الاستثمارات في شركات الزميلة	-	-	-	-	-	-	-
موجودات غير موزعة على القطاعات	-	-	-	-	4,428,022,974	4,428,022,974	3,235,171,544
مجموع الموجودات	395,406,277	29,615,116,134	80,560,649,868	994,713,432	4,428,022,974	115,993,908,687	100,516,688,700
مطلوبات القطاع	400,000	14,688,000,000	49,140,657,602	4,911,110,475	-	68,740,168,077	57,879,208,969
مطلوبات غير موزعة على القطاعات	-	-	-	-	47,253,740,610	47,253,740,610	42,637,479,731
مجموع المطلوبات	400,000	14,688,000,000	49,140,657,602	4,911,110,475	47,253,740,610	115,993,908,687	100,516,688,700
مصاريف رأسمالية	-	-	-	-	-	-	-
الاستهلاكات	-	-	-	-	-	-	-

36 التحليل القطاعي (تتمة):

• قطاع التوزيع الجغرافي:

يمثل هذا القطاع التوزيع الجغرافي لأعمال البنك، يمارس البنك نشاطاته بشكل رئيسي في الجمهورية العربية السورية التي تمثل الأعمال المحلية وكذلك يمارس البنك نشاطاته في الشرق الأوسط، آسيا وإفريقيا وأوروبا.

31 آذار 2016

الإيرادات	داخل سورية	خارج سورية	المجموع
إجمالي دخل الاستثمارات المشتركة بين المصرف وحسابات الاستثمار المطلقة	554,483,901	77,509,769	631,993,670
حصة اصحاب الاستثمار المطلق	(39,409,916)		(39,409,916)
صافي إيرادات العمولات والرسوم والإيرادات الأخرى	107,918,757		107,918,757
الأرباح التشغيلية الناجمة عن التعامل بالعملة الأجنبية	121,150,127		121,150,127
أرباح تقييم مركز القطع البنوي غير المحققة	4,051,214,381		4,051,214,381
إيرادات أخرى	184,926		184,926
إجمالي الأرباح التشغيلية	4,795,542,175	77,509,769	4,873,051,945
مصاريف تشغيلية	(285,431,730)		(285,431,730)
مخصصات تشغيلية أخرى	(121,991,210)		(121,991,210)
صافي الأرباح قبل الضريبة	4,388,119,235	77,509,769	4,465,629,004
مصروف ضريبة الدخل	(131,419,217)		(131,419,217)
صافي أرباح السنة	62,845,181,739	53,148,726,948	115,993,908,687
الموجودات			

31 آذار 2015

الإيرادات	داخل سورية	خارج سورية	المجموع
إجمالي دخل الاستثمارات المشتركة بين المصرف وحسابات الاستثمار المطلقة	154,168,334	39,043,596	193,211,930
حصة اصحاب الاستثمار المطلق	(55,461,456)		(55,461,456)
صافي إيرادات العمولات والرسوم والإيرادات الأخرى	94,674,261		94,674,261
الأرباح التشغيلية الناجمة عن التعامل بالعملة الأجنبية	119,619,316		119,619,316
أرباح تقييم مركز القطع البنوي غير المحققة	1,158,143,772		1,158,143,772
إيرادات أخرى	279,241		279,241
إجمالي الأرباح التشغيلية	1,471,423,468	39,043,596	1,510,467,064
مصاريف تشغيلية	(125,403,758)		(125,403,758)
مخصصات تشغيلية أخرى	(22,278,613)	(250,000,000)	(272,278,613)
صافي الأرباح قبل الضريبة	1,323,741,097	(210,956,404)	1,112,784,693
مصروف ضريبة الدخل	54,700,728		54,700,728
صافي أرباح السنة	72,180,443,485	28,336,245,214	100,516,688,699
الموجودات (2015/12/31)			

37 كفاية رأس المال:

المبلغ الذي يعتبره المصرف كرأس مال ونسبة كفاية رأس المال تحتسب وفق الجدول التالي:

31 كانون الأول 2015 ليرة سورية	31 آذار 2016 ليرة سورية	
15,069,970,395	15,048,482,068	الأموال الخاصة الأساسية
5,000,000,000	5,000,000,000	رأس المال
10,919,028,592	10,919,028,592	أرباح مدورة غير محققة *
(909,811,720)	(909,811,720)	خسائر متراكمة محققة
31,934,607	31,934,607	احتياطي قانوني
31,934,607	31,934,607	احتياطي خاص
(1,955,692)	(1,954,309)	الموجودات غير الملموسة
(1,160,000)	(22,649,709)	عقارات آيلة للمصرف وفاء لديونه
33,051,351	33,051,351	الأموال الخاصة المساندة
-	-	أرباح مدورة غير محققة *
33,051,351	33,051,351	احتياطي مخاطر التمويل
15,103,021,746	15,081,533,419	صافي حقوق الملكية حسب تعليمات مصرف سورية المركزي
28,979,208,238	38,785,876,649	الموجودات المتقلة
52,417,471	275,540,489	حسابات خارج الميزانية المتقلة
1,291,205,852	1,911,349,524	المخاطر التشغيلية
1,778,736,739	2,419,365,899	مركز القطع التشغيلي
32,101,568,300	43,392,132,561	
47.05%	34.76%	نسبة كفاية رأس المال (%)
46.94%	34.68%	نسبة كفاية رأس المال الأساسي (%)
99.78%	99.78%	نسبة رأس المال الأساسي إلى إجمالي حقوق المساهمين (%)

حسب قرار مجلس النقد والتسليف رقم 253 الصادر في 24 كانون الثاني 2007 يجب أن لا تتدنى نسبة كفاية رأس المال للبنوك العاملة في الجمهورية العربية السورية عن نسبة 8%.

* صدر قرار مجلس النقد والتسليف رقم 1088 م.ن/ب 4 تاريخ 2014/2/26 والذي تضمن تعديل المادة الثامنة من قرار مجلس النقد والتسليف رقم 362 م.ن/ب 1 تاريخ 2008-2-4 بحيث يتم ادراج فروقات تقييم القطع البنوي غير المحققة ضمن الاموال الخاصة الأساسية لأغراض احتساب كفاية رأس المال وفق متطلبات قرار مجلس النقد والتسليف رقم 253 م.ن/ب 4 عام 2007

38 ارتباطات والتزامات محتملة (خارج الميزانية):

أ- ارتباطات والتزامات ائتمانية خارج بيان المركز المالي الموحد:

31 كانون الأول 2015 ليرة سورية	31 آذار 2016 ليرة سورية	
3,239,556,540	4,207,020,134	اعتمادات مستندية قبولات
-	-	
452,261,951	1,233,002,326	كفالات:
12,000,000	17,000,000	لقاء دفع
396,304,195	958,590,866	لقاء حسن تنفيذ
43,957,756	257,411,460	لقاء اشتراك في مناقصات
3,227,245,776	2,272,508,051	سقوف تسهيلات ائتمانية مباشرة غير مستغلة
6,919,064,267	7,712,530,511	

ب- التزامات تعاقدية وعقود إيجار تشغيلية خارج بيان المركز المالي الموحد :

31 كانون الأول 2015 ليرة سورية	31 آذار 2016 ليرة سورية	
-	-	ارتباطات عقود مشاريع إنشائية:
-	-	تستحق خلال سنة
-	-	مجموع ارتباطات عقود المشاريع الإنشائية في تاريخ بيان المركز المالي الموحد
16,754,514	44,330,009	ارتباطات عقود الإيجار التشغيلية:
150,905,958	114,461,320	تستحق خلال سنة
167,660,472	158,791,328	تستحق خلال أكثر من سنة
		مجموع ارتباطات عقود الإيجار التشغيلية في تاريخ بيان المركز المالي الموحد

39 القضايا المقامة من المصرف:

الدعوى المرفوعة من بنك الشام على شركة دار الاستثمار:

- بتاريخ 12/أيار/2014 قام بنك الكويت المركزي بتقديم طلب باعتبار خطة إعادة الهيكلة كأن لم تكن قيد برقم 2014/8، وبتاريخ 24/تموز/2014 صدر قرار عن دائرة إعادة الهيكلة باعتبار خطة إعادة الهيكلة كأن لم تكن وإلغاء وقف كافة الإجراءات القضائية والتنفيذية.
- طعننت شركة دار الاستثمار بهذا القرار أمام محكمة التمييز برقم 1622 لسنة 2014 تجاري/1 والتي بدورها ردت الطعن موضوعاً بتاريخ 17/حزيران/2015.
- وقد لجأت شركة دار الاستثمار مرة أخرى إلى دائرة إعادة الهيكلة طلباً لوقف كافة الإجراءات القضائية المتخذة بحقها، فأجابته الدائرة المذكورة طلبها بتاريخ 5/أب/2015 وقررت وقف كافة الإجراءات القضائية المتخذة بحق شركة دار الاستثمار من جديد.

39 القضايا المقامة من المصرف (تتمة):

- تقدم بنك الشام بتظلم من ذلك القرار أمام محكمة الاستئناف / إعادة هـ 1، والتظلم مؤجل لتاريخ 11/شباط/2016 مد أجل (للحكم).
 - يوجد احتمالية كبيرة بأن يصدر الحكم لصالحنا نظراً للمخالفة القانونية الجسيمة التي اتسم بها قرار إعادة الهيكلة المتظلم منه، وفي حال صدر الحكم لصالح البنك فسيتم متابعة الإجراءات القضائية بحق شركة دار الاستثمار للمطالبة بالمدىونية.
- الدعاوى الأخرى:**
- تم تحريك دعوى مطالبة بالتعويض عن حادث سرقة فرع بنك الشام بمدينة حمص امام محكمة البداية المدنية 19 بدمشق برقم اساس 12419 لعام 2014 والدعوى مؤجلة لجواب الخصم النهائي.

40 أرقام المقارنة:

لم ينتج عن إعادة التبويب أي أثر على الربح وحقوق الملكية للفترة المنتهية في 31 آذار 2015.